جامعة أحمد زبانة - غليزان
Ahmed Zabana University-Relizane

كلية الحقوق

قسم القانون الخاص

محاضرات في مقياس

منهجية البحث العلمي

موجهة لطلبة ماستر 1 - قانون خاص

من إعداد الأستاذ

د. هاشمي مصطفى

الموسم الجامعي 2025/2024

منهجية البحث العلمي

مقدمة:

خلق الله سبحانه وتعالى الإنسان ومنحه ميزة العقل، يعرف به ربه فيوحده، ويطور به حياته، فيرقى بوسائل عيشه، حيث سعى ويسعى الإنسان دائما إلى فهم ما حوله وتحسين كل ما يتعلق بنمط حياته، فيجتهد في إعمال فكره لتجديد ما هو موجود واكتشاف ما هو مجهول، فكل اكتشاف ومعرفة علمية جديدة تُظهر للإنسان أن معرفته العلمية محدودة وأنه بحاجة حجم معرفة أكبر وأوسع، وسبيل ذلك هو البحث العلمي.

فالبحث العلمي هو أداة المعرفة والتقدم، بيد أن صفة (العلمي) تستوجب أن يتم (البحث) وفق (منهجية) معينة، فلا يكون البحث علميا إذا كان عشوائيا أو يعتمد على المصادفة والحدس فحسب، فلابد من مراحل وخطوات دقيقة في سبيل الوصول إلى الحقيقة العلمية، وبالتالي البحث العلمي رديف المنهجية، فلا يكون البحث علميا إلا إذا اعتمد على منهجية معينة.

ما سبق يكشف أن أي باحث، لا بد أن يكون متحكما في منهجية البحث العلمي، والحكم نفسه بالنسبة للطالب الجامعي باعتباره مشروع باحث مستقبلي، الأمر الذي يحتم عليه أن يتحكم بهذا الميدان ويعرف أسسه وخطواته.

ومن بين المقاييس المقررة لطلبة الماستر1 شعبة القانون، وفي مقدمتهم طلبة القانون الخاص، مقياس " منهجية البحث العلمي " والذي حدد مشروع التكوين مضمونه في محاور، تقيدت بها هذه المطبوعة، حيث تم إدراجها ضمن فصلين، الفصل خصص للسداسي الأول ويتناول مناهج البحث العلمي، فيما الفصل الثاني خصص للسداسي الثاني ويتناول الجانب التطبيقي، وتفصيلا يشتمل الفصل الأول على مبحثين، خصص الأول لمحور مفهوم "منهجية البحث العلمي"، فيما خصص المبحث الثاني لمحور جمع البيانات، فالباحث وهو بصدد دراسة ظاهرة ما لابد له من أدوات يستعملها لجمع البيانات.

أما الفصل الثاني فيشتمل على تطبيقات عملية لمحاور ثلاث، تتضمن التعليق على القرارات القضائية باعتبار رجل القانون يتوجب عليه التحكم في هذه الآلية، ومن ثم محور تحليل النصوص القانونية، فهي وسيلة تفسير وفهم للمواد والكتابات القانونية، وأخيرا محور تقديم الاستشارات القانونية باعتبارها مكنة يجب على الباحث القانوني التحكم فيها.

الفصل الأول

ماهية منهجية البحث العلمي

يُعدّ البحث العلمي الركيزة الأساسية لتقدّم المعرفة الإنسانية وتطور المجتمعات، إذ يمثّل الأداة المنهجية التي تتيح للباحثين استكشاف الظواهر، تحليلها، واستخلاص النتائج الدقيقة منها. غير أنّ قيمة البحث العلمي لا تكمن في نتائجه فحسب، بل في المنهجية التي يقوم عليها؛ فهي التي تمنحه المصداقية، وتضمن موضوعيته، وتُيسّر إعادة إنتاجه وتوظيفه في مجالات متعددة.

ومن هنا تأتي أهمية الوقوف عند ماهية منهجية البحث العلمي، باعتبارها الإطار الذي يوجّه الباحث في اختيار خطواته، وتحديد أدواته، وضبط معاييره. فالمنهجية ليست مجرد إجراءات تقنية، بل هي منظومة متكاملة تحدد كيفية التعامل مع المشكلات البحثية، وتُرشد إلى أفضل السبل لجمع البيانات وتحليلها.

وفي هذا السياق، يكتسب موضوع أدوات جمع البيانات أهمية خاصة، إذ تُعدّ هذه الأدوات الوسيلة المباشرة التي يعتمد عليها الباحث في الحصول على المعلومات اللازمة لدراسته. ومن ثمّ، فإنّ حسن اختيارها وتوظيفها وفق طبيعة الموضوع وأهداف البحث يُعدّ شرطًا أساسياً لتحقيق نتائج دقيقة وذات دلالة علمية.

وبالتالي، يسعى هذا الفصل إلى تقديم معالجة مزدوجة تجمع بين البعد المفهومي المتمثل في توضيح ماهية منهجية البحث العلمي، والبعد التطبيقي المتمثل في عرض أدوات جمع البيانات، وذلك بغية تزويد القارئ الطالب برؤية شاملة تؤهّله لفهم الأسس النظرية وتطبيقاتها العملية في ميدان البحث العلمي.

المبحث الأول
مفهوم منهجية البحث العلمي

يُعدّ تحديد المفاهيم الأساسية خطوةً أولى وضرورية في أي معالجة علمية، إذ إنّ وضوح المفاهيم يوفّر أرضية صلبة لفهم الإطار العام للبحث، ويُجنّب الباحث اللبس أو الخلط بين المصطلحات المتقاربة. وفي هذا السياق، يكتسب التمييز بين البحث العلمي ومنهجية البحث العلمي أهمية خاصة، باعتبار أنّ الأول يمثّل النشاط المعرفي ذاته، بينما الثاني يعبّر عن القواعد والأسس التي تنظّم هذا النشاط وتوجّهه.

وعليه، يقسم هذا المبحث إلى مطلبين متكاملين، المطلب الأول يتعرض للمقصود بمنهجية البحث العلمي، حيث يتم تناول مفهوم المنهجية باعتبارها الإطار المنظم الذي يحدد خطوات البحث، ويضبط أدواته، ويكفل له الموضوعية والانسجام مع المعايير العلمية.

فيما المطلب الثاني يتعرض للمقصود بالبحث العلمي، وفيه يُعرض معنى البحث العلمي ذاته، باعتباره عملية منهجية تهدف إلى إنتاج معرفة جديدة أو تطوير معرفة قائمة، من خلال جمع البيانات وتحليلها وفق أسس منطقية وعلمية دقيقة.

المطلب الأول

المقصود بمنهجية البحث العلمي

موضوع منهجية البحث العلمي يقتضي البدء بتوضيح مفهوم "المنهجية" ذاته، لما يمثّله من أساس نظري يوجّه الباحث في بناء دراسته وضبط خطواتها. فالتعريف الدقيق للمنهجية يُعدّ مدخلًا ضروريًا لفهم طبيعتها، وحدودها، ووظيفتها في السياق العلمي، كما يتيح التمييز بين ما هو منهجي وما هو مجرد إجراء أو تقنية.

غير أنّ مفهوم المنهجية كثيرًا ما يلتبس بمفاهيم أخرى قريبة منه، مثل "الاقتراب"، أو "علم المناهج"، أو "الاستعمالات اليومية"، وهو ما يستدعي الوقوف عند أوجه التشابه والاختلاف بينها، بغية تجنّب الخلط الاصطلاحي وضمان وضوح الرؤية لدى الباحث. ومن هنا،

ينقسم هذا المطلب إلى فرعين، الفرع الأول: تعريف المنهجية، حيث يتم تحديد معناها اللغوي والاصطلاحي.

فيما الفرع الثاني يتعلق بتمييز المنهجية عمّا يشابهها، وذلك من خلال المقارنة بينها وبين المفاهيم القريبة منها، مع إبراز الخصائص التي تجعلها إطارًا متميزًا عن غيرها.

الفرع الأول

تعريف المنهجية

1- لغة: المنهج هو الطريق والاتجاه، قال تعالى {لكل منكم جعلنا شرعة ومنهاجا}

يقال: نَهَجَ أي سلك طريقا واضحا. [1]

2- اصطلاحا:

المنهجية هي إطار علمي يستخدمه العقل البشري لدراسة ظاهرة معينة قصد الوصول إلى حقيقة معينة أو البرهنة عليها، ويعرفها الفقهاء على أنها: "الكيفية العقلانية المتبعة لتقصي الحقائق وإدراك المعارف، والتي تتطلب ترتيب الأفكار وعقلنة الفرضيات وإخضاعها للامتحان والتحليل، بما يضمن الوصول الى نتائج معرفية جديدة، وبالتالي هي أصوب وأوضح طريق للوصول الى المعرفة والعلم، لأنها تتيح مباشرة الموضوع بشكل مختصر وسليم"[2].

وعرفتها دائرة المعارف على أنها "مصطلح عام لمختلف العمليات التي ينص عليها أي علم ويستعين بها في دراسة الظاهرة الواقعة في مجال اختصاصه، وهذا يؤكد وحدة المنهج

---

[1] **محمد بن مكرم بن علي بن منظور. لسان العرب. الجزء الخامس. دار صادر بيروت. ص 4554.**

[2] **نقلا عن: ميلود بن حوحو. منهجية تحليل النصوص القانونية. المركز العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية برلين. الطبعة الأولى 2021. ص 5.**

العلمي باعتباره طريقة تفكير يعتمد عليها في تحصيل المعرفة وبالتالي يكون المنهج ضرورة للبحث العلمي"[1].

ويمكن تعريف المنهجية باختصار على أنها: "أسلوب علمي يُتوخى منه الوصول الى الحقيقة المعرفية السليمة"[2].

فالمنهجية طريقة علمية تؤدي إلى الكشف عن الحقائق بصورة منظمة.

باللاتينية: méthodologie مصطلح مركب من كلمتين: méthode وتعني طريقة أو أسلوب، logie وتعني علم، فهي طريقة علمية.

بالنسبة للطالب: المنهجية هي طريقة للإجابة عن إشكالية أو سؤال أو تحليل فكرة ما، فهي طريقة في الكتابة تقوم على عرض الأفكار متسلسل ومرتب.

من خلال التعريف تتبدى أهمية المنهجية كما يلي:

- تمنح الباحث التجربة والخبرة التي تمكنه من الوصول إلى النتيجة بأقل جهد وفي أقصر وقت.

- تمنح الباحث الأدوات التي تساعده على معالجة القضايا (الاستدلال، الاستنباط..).

- تنظم العقل والفكر للوصول إلى حلول للمشكلات القائمة.

- وسيلة زيادة المعرفة العلمية وتقدمها.

- تمكن الباحث من إتقان عمله.

---

[1] **نقلا عن: بوحوش عمار ومجموعة مؤلفين. منهجية البحث العلمي وتقنياته في العلوم الاجتماعية. المركز العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية. برلين. الطبعة الأولى 2019. ص12.**

[2] **ميلود بن حوحو. المرجع السابق. ص 5.**

ما سبق يكشف أن للمنهجية أهدافا متعددة أبرزها:

- الكشف عن الحقائق العلمية والوصول إلى النتائج العلمية.

- اختصار الوقت والجهد والتكلفة للوصول إلى الحقيقة العلمية.

- بالنسبة للطالب: التعود على تنظيم أفكاره وعرضها بشكل متسلسل، وتدريبه على الأسلوب القانوني في الكتابة القائم على الدقة والاختصار والوضوح؛ وإبراز قدرة استيعابه للمعلومات وكيفية التعبير عنها.

الفرع الثاني

تمييز المنهجية

توجد مجموعة مصطلحات قريبة من مصطلح المنهجية، مما يستوجب التمييز بينها وبين المنهجية وأبرزها ما يلي:

1. المنهجية والاقتراب:

يتقاطع الاقتراب مع المنهجية ويعرف الاقتراب على أنه "اتجاه أو ميل الباحث الى اختيار مفاهيمي معين والاهتمام بدراسة مجموعة محددة من الفرضيات من أجل الوصول الى صياغة نظرية معينة، كما أنه يحدد نوع المفاهيم الاستفسار والطرق التي يستعملها الباحث في الدراسة"[1].

وبتعبير مبسط يمكن القول إن الاقتراب هو أسلوب خاص في تناول الموضوعات، أي هو الإطار الفكري الذي يعمل بداخله عقل الباحث، فيما المنهجية تعني الخطوات التطبيقية لذلك الإطار الفكري،[2] فالباحث يتبع منهجية معينة وفي الوقت نفسه يضفي عليها أسلوبه، أي ميوله، فالاقتراب أسلوب شخصي فيما المنهجية طريقة عامة.

2. المنهجية وعلم المناهج:

المنهجية وسيلة للوصول إلى الحقيقة العلمية، فيما علم المناهج علم مستقل له مبادؤه وإجراءاته التي تخص مجمل المناهج، فعلم المناهج يدرس المنهجية من حيث هي، أي منهجية المناهج، ويسمى علم نقد المعرفة، وهو فرع من فروع علم الابستمولوجيا.

---

[1] **بوحوش عمار ومجموعة مؤلفين. المرجع السابق. ص 15.**

[2] **محمد زيان عمر. المرجع السابق. ص 46.**

3. تمييزها عن الاستعمالات العامة:

هناك استعمالات عادية لكلمة المنهجية، فيقال: منهجية العمل، ويقصد بها تنظيم العمل؛ والبرنامج الدراسي يسمى المنهجية أو مناهج التعليم، لكن هذه التسميات هي تسميات تجاوزية، أي تطلق تجاوزا وليس حقيقة المنهجية.

المطلب الثاني
المقصود بالبحث العلمي

يُعدّ البحث العلمي الأداة الرئيسة التي يعتمدها الإنسان في بناء المعرفة الموثوقة، إذ يقوم على منهجية دقيقة تستند إلى أسس عقلانية ومنطقية، وتستهدف الوصول إلى حقائق يمكن التحقق منها وإعادة إنتاجها. ومن ثمّ، فإنّ الوقوف عند مفهوم البحث العلمي، وبيان خصائصه وأهدافه، يُعدّ خطوة تأسيسية لفهم طبيعته ومكانته في المنظومة المعرفية. فالتعريف يوضح ماهيته، والخصائص تكشف سماته المميزة، والأهداف تبرز الغاية من ممارسته في مختلف المجالات.

غير أنّ البحث العلمي لا يقتصر على صورة واحدة أو نمط محدد، بل يتنوّع بحسب موضوعه، وأهدافه، ومناهجه، مما يستدعي عرض أنواعه.

وعليه، ينقسم هذا المطلب إلى فرعين، الأول يتعرض لتعريف البحث العلمي، ويتناول تحديد مفهومه، وخصائصه الجوهرية التي تميّزه عن غيره من أنماط التفكير، إضافة إلى أهدافه التي يسعى إلى تحقيقها؛ فيما الثاني يتعرض لأنواع البحث العلمي، ويعرض مختلف تقسيماته وفق معايير متعددة.

الفرع الأول

تعريف البحث العلمي

1. لغة: كلمة مركبة من مصطلحين:

– البحث: البحث هو التفتيش والتنقيب عن الشيء، وطلبه بالكشف والسؤال. ويُقال: "بحث عن ضالته" أي طلبها، و"بحث الأرض" أي نقبها وأثارها..[1]

[1] محمد بن مكرم بن علي بن منظور. المرجع السابق. الجزء الثاني. ص 99.

– العلمي: نسبة إلى العلم، عَلم: أدرك وعرف؛ فالعلم هو إدراك الشيء على ما هو عليه؛ أو هو معارف مؤيدة بالأدلة الحسية، فهو نقيض الجهل.

ولكل علم موضوع ومنهج.

2. اصطلاحا:

– البحث: استقصاء منظم يهدف إلى إضافة معارف أو التحقق من صحتها باستخدام منهج علمي.

– العلم: هو " مجموعة المبادئ والقواعد التي تشرح الظواهر والعلاقات القائمة بينها"[1]، أي هو جملة الحقائق والوقائع والنظريات ومناهج البحث التي تزخر بها المؤلفات العلمية.

ويعرف العلم أيضا على أنه "مستوى معين من المعرفة وعلاقة محددة لعناصر المعرفة أي مجموع المعارف المنضبطة المترابطة والمنظمة، التي جناها الإنسان خلال تاريخه الطويل"[2].

ويهدف العلم الوصول إلى المعرفة، فالمعرفة أوسع وأشمل من العلم، لأنها تتضمن معارفا علمية وأخرى غير علمية، فالمعرفة هي كل ما يدركه العقل ويميزه، لكن المعرفة أقل دقه من العلم، فالعلم هو "المعرفة المصنفة التي تنسق في نظام من الأفكار له مفاهيمه وله مقاييسه الخاصة".

والعلاقة بين البحث والعلم علاقة ترابطية، فلولا العلم ما بحثنا، ولولا البحث ما تعلمنا.

وعليه يمكن تعريف البحث العلمي على أنه: "وسيلة للاستعلام والاستقصاء المنظم والدقيق الذي يقوم به الباحث بغرض اكتشاف معلومات أو علاقات جديدة، بالإضافة الى تطوير

---

[1] **رشيد شميشم. مناهج العلوم القانونية. دار الخلدونية الجزائر. طبعة 2018. ص 18.**

[2] **نقلا عن: الدراجي زروخي. مشكلة المنهج في العلوم الإنسانية والاجتماعية. اطروحة دكتوراه. المدرسة العليا للأساتذة بوزريعة. 2012. ص 30.**

أو تصحيح أو تحقيق المعلومات الموجودة فعلا، على أن يتبع في هذا الفحص والاستعلام الدقيق خطوات المنهج العلمي واختيار الطريقة والأدوات اللازمة للبحث وجمع البيانات"[1].

بالتالي البحث العلمي هو نشاط علمي يقوم به الباحث محاولا حل مشكلة قائمة أو فحص موضوع أو اكتشاف حقائق جديدة للمعرفة الإنسانية.

وبالنسبة للبحث العلمي القانوني هو التقصي المنظم المرتبط بالمسائل القانونية.

من خلال التعريف تستشف أبرز خصائص البحث العلمي كما يلي:

1. **بحث تراكمي:**

فالباحث يبدأ مما توصل إليه من سبقه،[2] فالعلم لا يرد دفعة واحدة، فأي علم هو عبارة عن عملية تراكمية عبر أجيال متتابعة، حيث يهتم عالم بقضية ما ثم يأتي غيره ليضيف لما سبقه؛ فهو يشبه البناء، كل باحث يضيف لبنة جديدة لما سبقه.

2. **بحث منظم:**

العلم عبارة عن نشاط عقلي منظم وليس فوضويا أو عشوائيا، بحيث يتقيد الباحث بمنهجية محددة، فيبدأ بتحديد الظاهرة أو المشكلة، ثم يضع الفرضيات ويختبرها ليصل إلى النتائج، وهو ما يقتضي تخصص الباحث في محال بحثه.

3. **بحث تجريبي:**

يقوم البحث العلمي على الملاحظة والتجربة، للكشف عن الحقيقة أو تأكيدها وللبحث عن الأسباب؛ وتكون التجربة عقلية أو عملية.

---

[1] **نقلا عن: رشيد شميشم. المرجع السابق. ص 36.**

[2] **رحيم يونس كور العزاوي. مقدمة في منهج البحث العلمي. دار دجلة عمان. الطبعة الأولى 1429هـ. ص 29.**

4. بحث حركي:

البحث العلمي بحث تجديدي، أي بحث ديناميكي في تنقل دائم نحو الأحسن، ويعتمد على التجديد من أجل الإضافة في المعرفة، وذلك عن طريق استبدال متواصل ومستمر للمعارف القديمة بأخرى أحدث.

5. بحث استكشافي:

يحاول البحث العلمي استكشاف وتفسير الظواهر بطرق علمية؛ لمعرفة الغامض أو اكتشاف الجديد.

6. بحث عام ومعمم:

البحث العلمي عام لأنه يشمل كل شيء، فمجاله ليس محدودا، والبحث العلمي معمم لأن نتيجته تعمم على الظواهر المتماثلة؛ حيث يتم إسقاط النتائج المتوصل إليها على الحالات المشابهة؛ أو يتم التعميم من خلال الانتقال من الجزء الى الكل بعد دراسة عينة أو مجتمع بحث متجانس[1].

ما سبق يكشف أن للبحث العلمي أهدافا كثيرة من أبرزها ما يلي:

– الوصف: يهدف البحث العلمي إلى وصف الظواهر وصفا دقيقا، على اعتبار أن الوصف هو وسيلة فهم الظاهرة ووسيلة الإحاطة بها.[2]

– التصنيف: يقصد بالتصنيف تمييز الظواهر على أسس تسهل تمييزها عن بعضها البعض، مما يسهل فصل الظواهر عن بعضها وتحديد العلاقات فيما بينها.[3]

– التفسير: أهم هدف للبحث العلمي هو تفسير الظواهر، أي الكشف عن آلية عمل الظاهرة، مما يتيح فهمها ومعرفة الحقائق والعوامل والمتغيرات المرتبطة بها.[1]

---

[1] رشيد شميشم. المرجع السابق. ص29.
[2] الدراجي زروخي. المرجع السابق. ص32.
[3] الدراجي زروخي. المرجع نفسه. ص32.

– التنبؤ: لا يكتفي العلم بوصف وتصنيف وتفسير آلية عمل الظواهر، بل يحاول التنبؤ بما يمكن أن يحدث مستقبلا إذا تحققت الشروط العلمية لظاهرة ما.

– الضبط والتحكم: يسعى العلماء الى تحقيق نسبة من التحكم في الظواهر بحيث يمكن تعديلها أو توجيهها؛ أي القيام بمحاولة للسيطرة على الطبيعة وتسخيرها بعد اكتشاف القوانين الإلهية المنظمة لها.

– الوصول لحقائق علمية جديدة: من أبرز أهدا ف البحث العلمي تطوير مختلف مجالات حياة الإنسان، من خلال اكتشاف معارف جديدة وحل مشكلات قائمة.

[1] **الدراجي زروخي. المرجع السابق. ص 33.**

الفرع الثاني

أنواع البحث العلمي

للبحث العلمي عدة تقسيمات:

1. من حيث المجال:

المجال هو المدى الذي يشمله البحث العلمي:

أ- بحث حيوي: موضوعه الطبيعة، مثل علوم الأرض والفيزياء والكيمياء..

ب- بحث إنساني سلوكي اجتماعي: موضوعه سلوك الإنسان، ومنها العلوم القانونية.

2. من حيث الطبيعة:

أ- بحث نظري: يفسر الظاهر أو يكتشفه نظريا فقط، فهو بحث أولي يهتم بفحص صحة أو عدم صحة نظريات أو فرضيات أو قوانينا.

وهذا النوع لا يرتبط بمشكلات آنية، وإنما يهدف إلى تطوير مضمون المعارف الأساسية، أي إثراء رصيد المعرفة، مثل دراسة ذاكرة الإنسان.

ب- بحث تطبيقي: ينتقل إليه الباحث بعد البحث النظري، هو يعالج مشكلات قائمة، مثلا دراسة حالة ما لمعرفة أسبابها ومن ثَمَّ اقتراح حلول لمعالجتها، ويستعمل فيه الأساليب الميدانية كالملاحظة والمقابلة والاستبيان.

3. من حيث الهدف:

أ- بحث استكشافي: يكون عادة عند البحث في موضوع جديد؛ فهو لا يهدف الوصول نتائج معينة قصد تطبيقها، وإنما الكشف عن حقائق موجودة لكنها غائبة عن العيان؛ مثلا: آثار التلوث على الإنسان أو أسباب عجز البلديات، فهي بحوث استكشافية تستخدم في دراسة قضايا تكون المعلومات فيها قليلة.

ودور الباحث في هذا النوع من البحوث هو جمع المعلومات والوصول إلى الحقائق دون تقييمها أو حل المشكلات المتعلقة بها.

ب- بحث تفسيري نقدي: يطبق عند مناقشة الأفكار وتبريرها قصد الوصول إلى حل لإشكال ما، أي وجود آراء متضاربة فيبحث عن الفكرة الصحيحة بينها، فهو لا يستهدف اكتشاف حقيقة جديدة وإنما دراسة أفكار موجودة، دراسة تحليلية نقدية وصياغة نتيجة معينة؛ فهو يتعلق بتفسير الأفكار وليس الظواهر.

ويجب لتصنيف البحث على أن تفسيري توافر ثلاثة شروط:

- يرتبط البحث بنظريات موجودة ومصاغة مسبقا، فدور الباحث هو مناقشة ما هو موجود وترجيح الصحيح أو الحل الملائم.

- أن ينطلق الباحث من مشكلة حقيقية ليصل إلى نتيجة تكون عبارة ن ترجيح أحد الحلول لتلك المشكلة.

- ترجيح الحل يكون بناء على أسباب معقولة بإتباع الخطوات العلمية.

ج- البحث الكامل: هو بحث طويل وشامل يجمع بين النوعين السابقين، إضافة إلى اعتماده على حقائق أخرى تساهم في حل المشكلة المطروحة، فهو يذهب أبعد منهما.

وحتى يوصف البحث العلمي على أنه بحث كامل يجب أن تتوافر فيه الشروط التالية:

*** وجود مشكلة تتطلب حلا علميا.**

*** اكتشاف حقيقة معينة وقيام أدلة على وجودها، أي اكتشاف نتيجة أو نتائج.**

*** تفسير الحقائق والأدلة تفسيرا موضوعيا ونقدها.**

*** الوصول إلى حل نهائي، أي الإجابة عن المشكلة المطروحة.**

المبحث الثاني

أدوات جمع البيانات

يقوم البحث العلمي على بيانات، فهي معتمد الباحث، وجمع البيانات يحتاج الى أداة أو أكثر، فالأداة هي الوسيلة التي يستخدمها الباحث لجمع البيانات، والأكيد أن أي بحث علمي يبدأ بتحديد المشكلة، ونوع المشكلة وطبيعة الفروض هي التي تتحكم في اختيار الأدوات المناسبة،[1] ومن أهم أدوات البحث العلمي ما يلي:

الفرع الأول

العينة

1. تعريف العينة:

في أي ظاهرة يوجد مجتمع بحث، أي مجموعة عناصر لها خصائص مشتركة تميزها عن غيرها، وعند استحالة البحث في كامل الظاهرة بسبب صعوبة حصر عناصرها، أو بسبب الحجم الكبير لمجتمع البحث، أو لارتفاع تكلفة دراسة الكل، يختار الباحث عناصرا من الظاهرة أو مجتمع البحث، إما اختيارا عشوائيا للعينات أو منظما تبعا لقواعد محددة مسبقا، أو اختيار عينة طبقية عندما تكون عناصر البحث غير متجانسة، ويقوم بإجراء البحث العلمي على هذه العينة؛ وبالتالي العينة هي "مجموعة جزئية من مجتمع الدراسة يتم اختيارها بطريقة معينة، وإجراء الدراسة عليها، ومن ثم استخدام تلك النتائج وتعميمها على كامل مجتمع الدراسة الاصلي"، فمثلا تحليل ماء البئر يتم بأخذ عينة منه ومن ثم يتقرر صلاحيته من عدمها.

[1] **محمد زيان عمر. المرجع السابق. ص 281.**

ويمكن اختصار تعريف العينة بالقول إنها (جزء من مجموعة المادة بحيث يمثل هذا الجزء المجموعة كلها)[1].

2. مراحل اختيار العينة: [2]

اختيار العينة مسألة مهمة للحصول على نتائج دقيقة وصحيحة، ويمكن حصر أهم الخطوات فيما يلي:

- **تحديد مجتمع البحث الأصلي: مجتمع البحث الأصلي هو أجزاء أو أفراد الظاهرة محل الدراسة، فيجب تحديده بشكل دقيق.**
- **تحديد نوع العينة المطلوبة: يجب على الباحث تحديد نوع العينة من خلال تحديد النموذج المناسب لبحثه، وتحديد حجم العينة.**
- **تحديد العدد المطلوب في العينة: لا توجد قاعدة عامة تشكل قانونا بالنسبة لاختيار العدد، فالأمر يرتبط بعدة متعددة أبرزها:**
  - **هدف البحث: مثلا البيانات المراد جمعها.**
  - **حجم مجتمع البحث: لأن العلاقة طردية بين حجمه وحجم العينة.**
  - **الوقت المتاح للباحث.**
  - **درجة تجانس مكونات المجتمع البحثي.**
  - **التكاليف.**
  - **درجة الدقة المطلوبة.**

ويرى بعض الخبراء أنه في الدراسات الصفية يُأخذ نسبة 20 % في المجتمع الصغير نسبيا، أي الذي لا يتجاوز بضع مئات؛ ونسبة 10 % في المجتمع الكبير، أي الذي يتكون من بضعة ألاف؛ ونسبة 5 % للمجتمع الكبير جدا، أي عدده عشرات الألاف.

[1] **محمد زيان عمر. المرجع السابق. ص 282.**
[2] **رشيد شميشم. المرجع السابق. ص 43.**

3. أنواع العينات:

اختيار العينة، وتسمى طريقة المعاينة، مسألة مهمة للحصول على نتائج دقيقة، بحيث يجب أن تتوافر في العينة خصائص مجتمع البحث، وهناك طريقتان أساسيتان لاختيار العينة:

أ. العينة الاحتمالية: هي عينة عشوائية تُختار على أساس الاحتمالات، ومن طرق اختيارها ما يلي:

- العينة البسيطة:

هي أبسط طرق اختيار العينة، وتعتمد على الصدفة، مما يجعل احتمالية عدم تمثيلها لجميع خصائص مجتمع البحث قائمة، وهو ما يؤثر في دقة النتائج المتحصل عليها، لكنها تناسب بعض الأبحاث خاصة إذا كان مجتمع البحث متجانسا.[1]

يتم إعمال هذه الطريقة بطرق مختلفة:

- **الانتقاء المباشر في حالة مجتمع البحث الصغير.**
- **استخدام جداول عشوائية.**

- العينة المنتظمة:

يتم اختيار العينة على أساس معيار محدد، كالعمر أو المستوى العلمي أو على أساس المسافة، وفي بعض البحوث الاجتماعية والإنسانية يتم الحصول على العينة عن طريق قسمة العدد الكلي للمجتمع على حجم العينة المطلوبة، ثم توزع وحدات المجتمع الأصلي وبشكل منتظم على الرقم الناتج.

مثال: عدد المجتمع الأصلي 2000 طالب، العينة المطلوبة 100:

نقسم 100/2000= 20، ثم يختار الباحث رقما أصغر من 20، وليكن 4، يبدأ باختيار أفراد العينة من قائمة الطلبة بأن يضيف كل مرة 20، فيكون الطالب الثاني هو رقم 24، الثالث رقم 44، الرابع رقم 64.....ويتوقف عندما يصل للطالب المئة.

[1] **محمد زيان عمر. المرجع السابق. ص 282.**

- العينة الطبقية:

إذا لم يكن مجتمع البحث متجانس تماما يتم تقسيمه الى طبقات، كوسيلة للتقليل من حالة تباين مجتمع البحث، فيتم سحب عينة من كل طبقة.[1]

وهناك ثلاثة مستويات للدقة في اختيار العينة حسب هذا النوع من العينات:

*** التوزيع المتساوي: يأخذ الباحث عددا متساو من كل طبقة، حتى لو كان أفراد الطبقات غير متساو.**

*** التوزيع المتناسب: يتم أخذ عدد يتناسب مع حجم كل طبقة، وتطبق المعادلة التالية:**

$$ع_{ف} = ح_{ع} \times \frac{ح_{ط}}{ح_{م}}$$

$ع_{ف}$: عدد الأفراد الذين يتم سحبهم في كل حالة.

$ح_{ع}$: حجم العينة المطلوبة.

$ح_{ط}$: حجم الطبقة.

$ح_{م}$: حجم المجتمع.

مثال: أراد باحث أن يسحب حجم عينة مقدارها 100 فرد من مجتمع بحث عدد أفراده 800، هم طلبة الجامعة، عدد طلبة الليسانس 560، طلبة الماستر 200، طلبة الدكتوراه 40، يطبق المعادلة:

. طلبة الليسانس= $100 \times \frac{560}{800}$ = 70 طالبا.

. طلبة الماستر= $100 \times \frac{200}{800}$ = 25 طالبا.

. طلبة الدكتوراه = $100 \times \frac{40}{800}$ = 5 طلاب.

*** التوزيع الأمثل: في هذه الطريقة عندما يحدد الباحث حجم العينة يأخذ الانحرافات المعيارية[2] لكل طبقة ويطبق المعادلة التالية:**

---

[1] **محمد زيان عمر. المرجع السابق. ص 284.**

[2] **الانحراف المعياري هو أحد مقاييس التشتت، ومقياس التشتت يشير إلى مجموعة من الأساليب الإحصائية التي تستخدم لتقدير مدى تباعد أو تقارب البيانات ضمن مجموعة معينة.**

حجم الطبقة × انحرافها المعياري

حجم العينة المراد أخذها = حجم العينة الكلية × _____

مجموع حاصل ضرب الانحرافات المعيارية × أحجام طبقات المناظرة

مثال: حجم العينة الكلية 100 في مجتمع بحث حجمه 800، وحسب الانحراف المعياري لكل مجموعة ما يلي:

حجم المجموعة1 هو 560 وانحرافها المعياري 30.

حجم المجموعة2 هو 200 وانحرافها المعياري 20.

حجم المجموعة 3 هو 40 وانحرافها المعياري 15.

لحساب عدد العينات في كل مجموعة تطبق المعادلة:

$$\text{مج1: } 100\times \frac{560*30}{(40*15)+(20*200)+(30*560)} = 78.5$$

$$\text{مج2: } 100\times \frac{20*200}{(40*15)+(20*200)+(30*560)} = 18.69$$

$$\text{مج3: } 100\times \frac{15*40}{(40*15)+(20*200)+(30*560)} = 3.97$$

- العينة العشوائية المتعددة المراحل:

تسمى العينة العنقودية، وتكون في حالة كان مجتمع البحث كبيرا ويتعذر استخدام العينة البسيطة أو العينة الطبقية بسبب التكاليف، فيلجأ الباحث إلى تقسيم عناصر مجتمع البحث إلى فئات تعد كوحدات معاينة تسمى وحدات أولية، ويتم في المرحلة الثانية اختيار عينة عشوائية بسيطة من الوحدات الأولية، ثم مرحلة اختيار عينة عشوائية من بين الوحدات الثانوية، وهكذا...

مثال: البحث يتعلق بسكان دولة، يأخذ الباحث عينة من كل ولاية، فهذه وحدة أولية، ثم يأخذ عينة من دوائر كل ولاية، إما عشوائيا أو طبقيا، وتسمى وحدة ثانوية، ثم يأخذ عينة ممن البلديات، وتسمى عينة ثالثية، وهكذا..

ب. العينة اللااحتمالية:

هي عينة غير عشوائية يتم اختيارها على أساس الخبرة أو المعرفة المسبقة، ومن أبرز أنواعها:

- **العينة العمدية: يختارها الباحث لاعتقاده أنها تتوافر على خصائص مجتمع البحث.**

مثال: البحث حول عوامل التفوق المدرسي، يختار الباحث العينة من أصحاب المعدلات المرتفعة.

- **عينة الحصص: تستخدم في دراسات معرفة الرأي العام، فيتم اختيار أشخاصا ذو خلفيات معينة، مثلا بحسب المستوى العلمي أو الاقتصادي.**
- **العينة العارضة: يختار الباحث الحالات التي تصادفه، بحيث يختار عددا معينا عرضيا، مثلا يذهب الى الكلية محل البحث وتكون العينة ممن يصادفه.**
- **العينة الغرضية: يختار الباحث العينة طبقا للغرض الذي يستهدف تحقيقه من البحث، فيجب توافر صفات معينة فيمن يختاره.**

مثال: دراسة تأثير علامة معينة من القهوة، فيختار من يستهلكها حصرا.

4. تقدير العينة:

- **المزايا:**

- **توفير الجهد والوقت والتكاليف على الباحث، لأنه يقتصر في بحثه على جزء معين من مجتمع البحث.**
- **إمكانية الحصول على معلومات وفيرة.**
- **سهولة المتابعة.**

- **العيوب:**

- **الخطأ في اختيار العينة يؤدي الى نتائج غير دقيقة.**
- **أحيانا حجم العينة يؤثر في النتائج.**

الفرع الثاني

الملاحظة

1. تعريف الملاحظة:

يعرف الفقه الملاحظة على أنها: "جهد حسي وعقلي منظم يقوم به الباحث بغية التعرف على بعض المظاهر الخارجية المختارة الصريحة والخفية للظواهر والأحداث والسلوك الحاضر في موقف معين ووقت محدد"[1]، أو هي "عملية مراقبة سلوك الظواهر والأحداث بأسلوب علمي منظم، قصد تفسير العلاقات بين المكونات، والتنبؤ بسلوك الظاهرة".

وبالتالي هي وسيلة إدراك الظاهرة عن طريق الحواس، وحدها أو باستخدام المساعدة؛ فهي مشاهدة مباشرة من قبل الباحث أو من ينوب عنه، قصد تفسير الظاهرة واكتشاف أسبابها والتنبؤ بسلوكها للوصول إلى القوانين التي تحكمها، فالملاحظة تقوم على مراقبة الظاهرة في ظروفها الواقعية.

والملاحظة غالبا تحتاج وقتا طويلا وجهدا كبيرا وتكلفة؛ ويصعب تطبيقها في بعض الظواهر، لأن من ميزات الملاحظة العلمية إمكانية التكرار، فللتكرار أهمية كبيرة من حيث الدقة العلمية، لأنه يساعد على تحديد العناصر الأساسية في الظاهرة محل الدراسة واستبعاد العناصر غير المؤثرة، كما أن التكرار ضروري للتأكد من صحة الملاحظة، فقد يخطئ الباحث نتيجة الصدفة أو تدخل عوامل شخصية، مما يجعل التكرار يفيد في التأكد من النتائج المتوصل إليها.[2]

وللباحث الملاحظ دوران:

- ملاحظ غير مشارك: لا ينضم الباحث إلى البيئة البحثية، بل يبقى متفرجا عن بعد دون تدخل، وهو ما يجعل الملاحظة موضوعية، لكن قد يصعب فهم مختلف جوانب الظاهرة.

---

[1] سعد سلمان المشهداني. منهجية البحث العلمي. دار أسامة للنشر والتوزيع عمان. الطبعة الأولى 2019. ص 151.

[2] محمد زيان عمر. المرجع السابق. ص 45 و46.

وعدم المشاركة يكون إراديا أو لا إراديا عندما لا يستطيع التأثير فيها مثل علوم الفلك.

– ملاحظ مشارك: حيث يندمج الباحث مع الظاهرة موضوع البحث؛ أي يؤدي دوران، مشارك في الظاهرة وملاحظ لها؛ مثل التجارب في المخابر، وفي هذه الحالة يؤثر الباحث في الظاهرة محل الملاحظة، ومثال آخر هو الاندماج مع السجناء للقيام بدراسة تتعلق بهم، وهذه طريقة تؤدي إلى نتائج أدق لكن احتمالية التحيز والتعاطف نتيجة المشاركة تكون أكبر.[1]

2. أنواع الملاحظة: للملاحظة أنواع متعددة:

– أ. حسب درجة الضبط: وهي قسمان

– الملاحظة البسيطة: ملاحظة غير مخطط لها تحدث دون إعداد مسبق؛ رغم أنها قد تكون لها أهداف معدة مسبقا،[2] تفيد في الدراسات الاستطلاعية التي تهدف جمع البيانات الأولية عن الظاهرة لدراستها بشكل أعمق، وتتم دون تدخل من الباحث ودون الاستعانة بأجهزة أو آلات.[3]

– الملاحظة المنتظمة: مخطط لها مسبقا وتخضع للضبط العلمي؛ فتحدد ظروف الملاحظة من حيث الزمان والمكان، وقد يتم الاستعانة بأجهزة علمية بهدف جمع بيانات دقيقة عن الظاهرة، وقد تتم على فترات متعددة.[4]

ب– بحسب الهدف: وهي قسمان

– الملاحظة المقصودة: يتصل الباحث بموقف أو أشخاص محددين لفهم الظاهرة.

– الملاحظة غير المقصودة: يلاحظ الباحث الظاهرة صدفة، وغالبا تكون الملاحظة في هذه الحالة ملاحظة بسيطة؛ لكن يجب في هذه الحالة التمييز بين الملاحظة العلمية والملاحظة العابرة، فالملاحظة العلمية هي ملاحظة موجهة تركز على أبعاد بعينها، وهي مقننة لا تسير بالصدفة وتهدف الى تسجيل معلومات بطريقة منظمة[5].

---

[1] رحيم يونس كور العزاوي. المرجع السابق. ص 152.
[2] رحيم يونس كور العزاوي. المرجع نفسه. ص 151.
[3] سعد سلمان المشهداني. المرجع السابق. ص 152.
[4] رحيم يونس كور العزاوي. المرجع نفسه. ص 151، و سعد سلمان المشهداني. المرجع نفسه. ص 153.
[5] سعد سلمان المشهداني. المرجع نفسه. ص 152.

3. الاعتبارات الرئيسة في الملاحظة الجيدة:

- تحديد هدف البحث

- تحديد زمان ومكان الملاحظة.

- تحديد العينة محل الملاحظة والفئات التي تتكون منها.

- استخدام الآلات المناسبة.

- الدقة وشموليتها لجميع عناصر الظاهرة المشاهدة.[1]

- تدوين النتائج بدقة.

- التسجيل الآني للملاحظات وقت حدوثها تفاديا للخطأ والنسيان.

- تجنب التفسير والتعليل الموقفي.

- تصنيف المعلومات

5. تقدير الملاحظة: [2]

*** المزايا:**

- وسيلة فعالة لجمع البيانات.

- وسيلة دراسة سلوك الإنسان، فكثير من العادات الاجتماعية والسلوكات تمكن الملاحظة من الكشف عن خصائصها.

- تعكس مختلف التأثيرات التي تصاحب سير الظاهرة أو السلوك بصورة حية.

- لا تتطلب جهودا كثيرة.

- تمكن الباحث من جمع البيانات عن الظاهرة وقت حدوثها.

- تقلل احتمالات التحيز نتيجة تسجيل البيانات وقت حدوث الظاهرة، ونتيجة عدم علم الأشخاص محل الملاحظة بها غالبا.

---

[1] **زورخي الدراجي. المرجع السابق. ص 46**

[2] **سعد سلمان المشهداني. المرجع السابق. ص 155.**

*** عيوب الملاحظة:**

- تحتاج إلى تدريب.

- ترتكز على تغيرات قصيرة الأجل لأنه يصعب ملاحظة التغيرات الطويلة الأجل.

- الملاحظات الآلية مكلفة.

- يصعب الاعتماد عليها في دراسة الدوافع والاتجاهات.

- قد يغير المستقصى سلوكه إذا شعر أنه تحت الملاحظة.

- قد تقل درجة الدقة لعدم إمكانية الباحث تسجيل الظواهر بسرعة ودقة في الوقت المناسب.

- التحيز في حالة الملاحظة الشخصية.

الفرع الثالث

الاستبيان

1. تعريف الاستبيان:

يطلق على الاستبيان الاستقصاء أو الاستبانة، وهو أداة لجمع البيانات المتعلقة بموضوع بحث محدد؛ فهو عبارة عن استمارة تتضمن مجموعة من الأسئلة المرتبة بطريقة معينة، يطبق على عينة من الأفراد لدراسة ظاهرة ما، فيطلب من المستجوب الإجابة عن الأسئلة.

2. خطوات الاستبيان:

- تحديد هدف الدراسة.
- تحديد المشكلة والمعلومات المتعلقة بها.
- تحديد العينة محل الاستبيان
- تحديد محاور الاستبيان بتقسيم الموضوع إلى عناصر أساسية، عادة يبدأ بالمعلومات التعريفية ثم أسئلة تتضمن عناصر المشكلة، حيث يبدأ بالأسئلة البسيطة ثم المعقدة.
- طباعة الاستبيان بشكل واضح، ويجب أن يكون موجزا بقدر الإمكان.

ثم تبقى خطوتان:

- متابعة الإجابة عن الاستبيان، وذلك بتذكير من نسي أو إعادة الإرسال.
- تجميع الإجابات، ويجب أن لا تقل عن 75%.

3. طرق توزيع الاستبيان:

- باليد شخصي، أو باليد بمساعدة الآخرين
- بالبريد، العادي أو السريع.
- بالبريد الإلكتروني.

4. أنواع أسئلة الاستبيان:

- استبيان مغلق:

يضع الباحث أسئلة ويرفقها بإجابات محددة؛ وما على المستجوب إلا الاختيار من بينها، فليس له حرية وضع إجابة من عنده؛ وله عدة طرق:

*** أسئلة الصحيح والخطأ: يجيب بصح أو خطأ، بنعم أو لا، أوافق أو لا أوافق، أو وضع رمز على الإجابة**

مثلا : هل أنت راض عن توقيت الدراسة؟ نعم□ لا□

***أسئلة الاختيار المتعدد: للسؤال عدة إجابات، يختار المستجوب أحدها.**

مثال: ما تقييمك للخدمات الجامعية؟ (جيد) (مقبول) (سيء)

يمتاز هذا النوع بأن الإجابات تكون موحدة وهو ما يسهل على الباحث القيام بالمقارنة والتصنيف وتحليل الإجابات، كما يسهل على المستجوب التعامل مع الأسئلة دون أن يقع في حيرة من أمره، وفي المقابل هذا النوع يقيد المستجوب في إجابات معينة ويغفل عن أخرى قد تكون ممكنة.

- استبيان مفتوح:

تكون الأسئلة غير محددة الإجابة، فالمستجوب هومن يضع الإجابة التي يراها مناسبة،[1] ويستخدم هذا النوع عندما لا يكون للباحث المعلومات الكافية بالظاهرة محل الدراسة.

ويفيد هذا النوع في الحصول على معلومات تفصيلية، ويمنح المجيب حرية التعبير، لكنه في المقابل قد يؤدي الى تشتيت الإجابات مما يصعب على الباحث تصنيفها.

مثال: ما مقترحاتك ب شأن تطوير منصة مودل؟

[1] **محمد زيان عمر. المرجع السابق. ص 297.**

- استبيان مغلق مفتوح:

يجمع بين النوعين السابقين، حيث يحتوي على أسئلة محددة الإجابة من جهة وعلى أسئلة مفتوحة.

مثال: هل توافق على تغيير المنهج الدراسي؟ (نعم) (لا)

برر إجابتك:.....

6. تقديره:

-المزايا:

* الحصول على معلومات كثيرة ومن مناطق جغرافية مختلفة.

*من أقل وسائل جمع البيانات تكلفة وجهدا ووقتا.

*طريقة موضوعية لأنها سرية فلا تحمل اسم المستجوب، مما يحفزه على إعطاء بيانات صحيحة.

* تجعل الأسئلة موحدة.

* توفر للباحث الوقت الكافي لتصنيف الإجابات، ووقت كاف للمستجوب للإجابة.

- العيوب:

*يصعب استعمالها مع الأميين.

*تهرب عدد من المستجوبين عن الإجابة مما يؤثر على تمثيل العينة.

* عدم دقة الإجابة بسبب غياب الاتصال المباشر.

*كثرة الأسئلة تؤدي الى الملل مما يؤدي إلى إهمال بعضها خاصة الأخيرة منها.

* صعوبة الحصول على معلومات شخصية موثوق بها من المستجوب.[1]

[1]محمد زيان عمر. المرجع السابق. ص 296

الفرع الرابع

المقابلة

1. تعريفها:

يعرف الفقه المقابلة على أنها: "مجموعة من الأسئلة والاستفسارات والإيضاحات التي يطلب الإجابة عنها والتعقيب عليها وجها لوجه بين الباحث والأشخاص المعنيين بالبحث أو عينة ممثلة عنهم"[1]؛ وبالتالي تقوم المقابلة على الحوار اللفظي المباشر بين الباحث وأفراد العينة محل الدراسة، أي الاتصال المباشر وجها لوجه، للحصول على المعلومات والبيانات المطلوبة، فهي من أكثر الوسائل فعالية في الحصول على البيانات الضرورية، وفي بعض الأبحاث لا يقتصر دور الباحث على الحصول على الإجابات بل تشمل عنصر ملاحظة المظاهر التعبيرية والحركية للمستجوب، لأنها توسع معنى العنصر اللفظي.[2]

وعليه يمكن تعداد خصائص المقابلة كما يلي:[3]

- تفاعل لفظي، يتيح للمبحوث حرية الإجابة.
- أسلوب منظم لجمع المعلومات.
- المقابلة ليست مجرد حوار بل لها هدف معين يرتبط بدراسة ظاهرة ما.

2. أنواع المقابلات:

تتنوع وتتعدد المقابلات وذلك بحسب تنوع الأهداف واختلاف الغايات من إجراء المقابلة،[4] ويمكن ذكر أبرز أنواعها كما يلي:

أ. المقابلات بحسب درجة الضبط:

---

[1] سعد سلمان المشهداني. المرجع السابق. ص 156.
[2] محمد زيان عمر. المرجع السابق. ص 290.
[3] سعد سلمان المشهداني. المرجع نفسه. ص 157و158.
[4] سعد سلمان المشهداني. المرجع السابق. ص 159.

– مقابلات غير مهيكلة: مقابلة لا تعتمد على خطة متسلسلة من الأسئلة؛ حيث يوجه الباحث أسئلة عامة للاستطلاع وتحديد المتغيرات، ومن ثم الوصول إلى فكرة عن متغيرات الدراسة؛ فهي مقابلة مرنة يستطيع فيها الباحث التوغل وراء الأجوبة الأولية، لذا تستخدم غالبا في الدراسات الاستطلاعية.[1]

– مقابلات مهيكلة: تتم تبعا لقائمة محددة من الأسئلة المكتوبة، حيث تقدم الأسئلة نفسها وبالأسلوب والترتيب نفسه للمستجوبين،[2] ويمكن في هذه الحالة الاستعانة بالصور والرسوم.

ب. المقابلات بحسب طبيعة المقابلة:

– مقابلة شخصية: تتم وجها لوجه بين الباحث والمستجوب.

– مقابلة مرئية: باستخدام التلفاز، أي مقابلات تلفزيونية.

– مقابلة هاتفية: عند التباعد الجغرافي.

– مقابلة باستخدام التكنولوجيات الحديثة.

ج– المقابلات بحسب العدد:

غالب المقابلات تكون فردية، أي يجري البحث جلسة مع شخص واحد، وهو ما ينعكس بالراحة على المستوجب ويجعله أكثر صدقا في التعبير، وفي المقابل هناك مقابلات جماعية، حيث يجمع الباحث مجموعة أشخاص دفعة واحدة، تكون خلفياتهم متقاربة أو متباعدة، وذلك للكشف عن مشكلة معينة أو تقويم مشروع ما، بحيث تعدد المستجوبين يفيد في توفير مساحة واسعة من المعلومات ويمكن أن يساعد في تدعيم المستجوبين بعضهم البعض في استحضار المعلومات أو التثبت من صحتها.[3]

كما أن هناك أنواع أخرى: مقابلة رسمية، غير رسمية، حرة، موجهة أو نصف موجهة.

---

[1] رحيم يونس كور العزاوي. المرجع السابق. ص 146.

[2] رحيم يونس كور العزاوي. المرجع نفسه. ص 145.

[3] رحيم يونس كور العزاوي. المرجع نفسه. ص 143 و144.

3. الاعتبارات الرئيسة في المقابلة الجيدة[1]:

– صياغة المقابلة بطريقة مناسبة تساعد في الحصول على إجابات محددة، ولا يعني ذلك أن تكون آلية.

– ترتيب زمان ومكان المقابلة مسبقا؛ بعد أخذ موافقة المعنيين، ويفضل في أن تكون في مكان يرتاح له المستجوب وفي الوقت الذي يناسبه.

– حث المقابلين على إعطاء إجابات دقيقة دون ضغط أو تحيز.

– تدوين المعلومات بدقة دون تبديل، وفي وقت الإجابة ذاتها، ومن الأفضل أن تسجل بكلمات الشخص الفعلية.

– إدارة الحوار بطريقة علمية دون الدخول في مناقشات بعيدة عن الموضوع.

4. تقديرها

*** مزايا المقابلة:[2]**

– يمكن اللجوء إليها في حالة عدم إمكانية استعمل الاستبيان، كأن تكون العينة من صغار السن أو غير متعلمة.

– المرونة وقابلية شرح وتوضيح الأسئلة للمستجوب في حالة صعوبتها أو عدم فهمه لها.

– تمكن الباحث من الحصول على أقصى قدر من المعلومات، والتعرف على رد فعل المستجوب، من خلال ملاحظة نغمة الصوت وملامح الوجه وحركات الجسم، وتوضيح الإجابات.

– ارتفاع معدلات الاستجابة والردود، بسبب شعور المستجوب بالمتعة إذا وجد في مشاركته أهمية.

– أداة مناسبة لجمع المعلومات عن القضايا الشخصية التي يصعب استعمل أدوات أخرى فيها، فمثلا لا يمكن استخدام الاستبيان مع صغار السن.

---

[1] **محمد زيان عمر. المرجع السابق. ص ص 293-295**

[2] **سعد سلمان المشهداني. المرجع السابق. ص 162 و163.**

– فعالية النتائج.

*** عيوب المقابلة: [1]**

– التكلفة: الانتقال، السفر، الإقامة.

– تستنفذ وقتا كثيرا، مما يصعب مقابلة عدد كبير من الأشخاص، فكل مقابلة تستغرق مدة زمنية.

– تتطلب أن يكون المقابل مدربا وماهرا حتى يستطيع إيجاد الجو المناسب للمقابلة وعدم تهرب المستجوب عن الإجابات المطلوبة.

– التحيز: من قبل المقابل أو المستجوب، مثلا طريقة السؤال قد تكون إيحائية للإجابة، فيعتقد المستوجب أن إجابة معينة ترضي المقابل.

– عدم الملاءمة: في حالات ما، مثلا: الأسرة المحافظة لا تصرح بالحقيقة دائما خصوصا في حال أسئلة محرجة للمستجوب، وكذلك عدم ملاءمة الوقت.

5. مقارنة بين الاستبيان والمقابلة:

يقوم الاستبيان والمقابلة على توجيه عدد من الأسئلة يجيب عليها أشخاص معينون، إلا أنهما يتمايزان في جملة نقاط أبرزها ما يلي:

– الاستبيان يمكن من الحصول على البيانات المطلوبة من أكبر عدد وفي أقل وقت وجهد وتكلفة من المقابلة.

– يتيح الاستبيان تقديم معلومات حساسة وشخصية بخلاف المقابلة.

– الاستبيان بوجه لطبقة المثقفين بخلاف المقابلة التي تتسع حتى لمحدودي المعرفة.

– قد تكون الإجابات في الاستبيان من نظرة متسرعة وعابرة، بخلاف المقابلة التي تتيح للباحث فرصة أوسع ليستفسر في حالة الإجابات الغامضة.

---

[1] **سعد سلمان المشهداني. المرجع السابق. ص 163، و رحيم يونس كور العزاوي. المرجع السابق. ص 143.**

وبالتالي لا يمكن القول إن أحد الوسيلتين أحسن من الأخرى، فاستعمال أحدهما يرتبط علة نوع مجتمع البحث والغرض منه ونوع البيانات المطلوبة.[1]

وفضلا عن الأدوات الميدانية لجمع البيانات السابقة الذكر، يلجأ الباحث القانوني إلى أدوات أخرى هي:

1. القانون: **الرجوع إلى مصادر القاعدة القانونية الرسمية.**
2. الاجتهادات القضائية: **ما يصدر عن القضاء، ويعد من أهم الأعمال التي يعتمد عليها الباحث القانوني.**
3. الأعمال الفقهية: **آراء وشروحات وتقييم الفقهاء للنصوص القانونية والأحكام القضائية.**

[1] **محمد زيان عمر. المرجع السابق. ص 304.**

المبحث الثالث

مناهج البحث العلمي

يستوجب البحث العلمي اعتماد المنهجية، إلا أن المنهجية ليست واحدة، حيث يرتبط نوع المنهجية بطبيعة موضوع البحث العلمي، فموضوع البحث العلمي هو الذي يحدد نوع المنهجية المناسبة، ومن أهم مناهج البحث العلمي في العلوم الإنسانية ما يلي:

المطلب الأول

المنهج الوصفي

من أكثر المناهج استعمالا في العلوم الإنسانية؛ استخدمه الباحث الانجليزي هوارد سنة 1775 في دراسة لوصف حالة السجون الانجليزية ومقارنتها مع السجون الألمانية[1].

الفرع الأول

مفهوم المنهج الوصفي

1. تعريفه:

الوصف هو تحديد خصائص وسمات الأشياء، أي رصد الجوانب المادية والمعنوية وتفسير العلاقات التي تربط بين الوقائع،[2] والمنهج الوصفي هو طريقة علمية يعتمدها الباحث لدراسة ظاهرة اجتماعية، بتجميع البيانات والمعلومات حولها، وتنظيمها وتحليلها من أجل الوصول إلى أسبابها والعوامل المتحكمة فيها، ومن ثَمَّ استخلاص نتائج يمكن تعميمها مستقبلا.

[1] محمد زيان عمر. المرجع السابق. ص 120.
[2] زورخي الدراجي. المرجع السابق. ص 44.

أي هو بحث يهدف التعرف على ظاهرة معينة كما وكيفا؛ وتحديد أوصافها وخصائصها ومقوماتها؛ أي جوانبها المختلفة؛ ويقوم بالكشف عن الحالة السابقة وكيف وصلت إلى صورتها الحالية، ويحاول التنبؤ بما ستكون عليه مستقبلا؛ فهو بحث لفهم ماضي وحاضر ومستقبل الظواهر.

وقد يكون الوصف فيزيائيا كميا أو كيفيا، أو يجمع بين الكم والكيف، فالباحث في الرياضيات يعتمد على الوصف الكمي، أما الباحث في الظواهر الإنسانية فيعتمد على الوصف الكيفي، فيما الباحث في الاقتصاد يجمع بين الوصف الكمي والكيفي.[1]

يتم اللجوء إلى المنهج الوصفي عندما يتوفر لدى الباحث المعلومات حول الظاهرة محل الدراسة، ويرغب في الوصول إلى معرفة دقيقة وتفصيلية لعناصرها بغرض وضع إجراءات مستقبلية بخصوصها.

مثلا: دراسة حالة المدمنين على المخدرات لتحديد الأسباب ووضع حلول وبناء مراكز علاجية بالعدد المناسب، وبالتالي ليس مجرد وصف للظاهرة بل القصد منه هو الوصول إلى فهم دقيق عن الموضوع وأبعاده وسماته وعلاقته بغيره، الأمر الذي يساعد في تطوير الواقع.

2. خطواته:

أ. تحديد المشكلة البحثية: يجب أن تكون هناك مشكلة واقعية ومرئية للجميع، والواقع هو المصدر، وليس بالضرورة أن تكون المشكلة سلبية.[2]

وتحديد المشكلة مسألة مهمة، فالدقة في تحديدها يساهم في نجاح الخطوات اللاحقة.

والمشكلة هي ما يأمل الباحث في حله.[3]

ب. جمع البيانات حولها: يتم ذلك من خلال عدة وسائل كالمقابلة والملاحظة.[4]

---

[1] زورخي الدراجي. المرجع السابق. ص 44

[2] معني أشكل: عقبة لا يكن تجاوزها، أو عدم فهم الظاهرة، أو اختراع.

[3] محمد زيان عمر. المرجع السابق. ص 72.

[4] محمد زيان عمر. المرجع نفسه. ص 132.

ج. وضع فرضيات مفسرة كحلول مبدئية: اختلف الفقه حول هذه الخطوة، لكنها غالبا ترتبط بالبحوث التجريبية.

والفرضية: هي أداة للكشف عن حقائق جديدة، تهدف وضع تفسير مؤقت للظاهرة، عن طريق وضع خطة بحثية تؤدي في النهاية إلى التأكد من الفرضية أو رفضها،[1] ويمكن تعريف الفرضية على أنها تفسير مؤقت لوقائع وظواهر معينة، يصوغه الباحث ويتبناه مؤقتا، لشرح ما يلاحظه من ظواهر، وبعد اختبارها إما تثبت صحتها فتصير نظرية تفسر الظاهرة، أو يتبين عدم صحتها فيتم العدول عنها.[2]

فأي نظرية أو مبدأ عام كان في بداياته مجرد افتراضات في ذهن الباحث، ثم قام بالبرهنة عليها وحققها من خلال دراسته،[3] فالفرضية تفسير وتخمين مؤقت بينما النظرية تفسير ثابت ونهائي نسبيا[4].

وتتصف الفرضية بخصائص أبرزها[5]:

- تفسر وتجمع بين مجموعة من الحقائق.

- تكون قابلة للاختبار.

- تتفق مع الأسس والحقائق الثابتة في مجال الدراسة.

- تكون هي أبسط ما يعبر عن الحقائق.

-المرونة في تبني الفرضية، بحيث تعدل الفرضية أو تلغى إذا ظهرت دلائل بعكسها.

- التنبؤ لما سيكتشف، فهي توقع للحل.

ومثالها: وضع فرضيات حول أسباب الطلاق: العنف، عمل المرأة، عدم التكافؤ بين الزوجين...

---

[1] أحمد عبدالمنعم حسن. أصول البحث العلمي. المكتبة الأكاديمية. القاهرة. الطبعة الأولى 1996 . ص 28؛ و محمد زيان عمر. المرجع السابق. ص 75.

[2] بوحوش عمار ومجموعة مؤلفين. المرجع السابق. ص 51.

[3] محمد زيان عمر. المرجع السابق. ص 75.

[4] بوحوش عمار ومجموعة مؤلفين. المرجع نفسه. ص 51.

[5] أحمد عبدالمنعم حسن. المرجع السابق. ص 28؛ ومحمد زيان عمر. المرجع السابق. ص 84.

د. وضع مسلمات يبنى عليها البحث

هـ. اختيار أدوات البحث، بحسب طبيعة الظاهرة، ويتم استخدامها بصورة متفرجة أو الجمع بينها.

و. اختيار عينة تجرى عليها الدراسة، ويجب توضيح حجم العينة وأسلوب اختيارها، أي حدود البحث.

ز. الوصول إلى النتائج وتصنيفها: تعرض النتائج عرضا كيفيا أو كميا، أو يجمع بينهما وذلك بحسب طبيعة البحث.

فالأسلوب الكيفي يمنح وصفا دقيقا للظاهرة من خلال توضيح خصائصها، فيما الكمي يتم التعبير عن النتائج بأرقام أو رسومات بيانية، أي هو وصف رقمي.

مثال على الأسلوب الكيفي: ارتفاع استعمل العنف ضد الزوجة يرفع نسبة احتمال الطلاق، فلا تذكر النسبة.

مثال على الأسلوب الكمي: إذا حدث خلاف بين الزوجين ولا يوجد حوار، تكون احتمالية الطلاق 40%.

ح. تحليل النتائج وتفسيرها واستخلاص الاستنتاجات ووضع التوصيات.

3.تقديره:

3-1. إيجابياته:

- يقدم معلومات وبيانات عن الظاهرة.
- يوضح العلاقة بين الظواهر وبين الأسباب والنتائج.
- يقدم تفسيرا وتحليلا للظواهر.
- يساعد على التنبؤ بمستقبل الظاهرة، مما يسمح بالتخطيط المستقبلي.

3-2: سلبياته:

- **الاعتماد على معلومات خاطئة يؤدي إلى نتائج غير صحيحة.**
- **إمكانية تحيز الباحث وميله إلى مصادر معينة أو معلومات تنسجم مع تصوره المسبق.[1]**
- **إثبات الفرضيات عن طريق الملاحظة عملية صعبة لا تحقق ما تحققه التجربة.**
- **صعوبة وضع الفرضيات وصعوبة الملاحظة والتجريب وصعوبة التعميم والتنبؤ.[2]**

[1] **سعد سلمان المشهداني. المرجع السابق. ص 131.**
[2] **رحيم يونس كور العزاوي. المرجع السابق. ص 105.**

الفرع الثاني

أنواع المنهج الوصفي

يعتمد المنهج الوصفي على مناهج فرعية أهمها ما يلي:

أ. الدراسة المسحية:

– تعريف الدراسة المسحية:

هي تجميع منظم لبيانات، متعلقة بدراسة ظروف اجتماعية وسياسية واقتصادية، لاستخلاص نتائج قصد الوصول إلى تصور يؤدي إلى تغيير جزئي أو كلي في الظاهرة، وذلك خلال فترة زمنية معينة ومحددة؛ وأهم الأدوات المستخدمة في الدراسات المسحية هي الاستبيان والمقابلة.

يتعلق مجال الدراسة المسحية بالوقت الذي يتم فيه البحث، ولا يتعلق بالظاهرة أو مستقبلها؛ أي أن جمع البيانات يتناول أشياء موجودة بالفعل وقت إجراء الدراسة، وتكون الظاهرة موجودة في مكان وجماعة معينة.

وبالتالي المسح هو (دراسة لظاهرة موجودة في جماعة معينة وفي مكان معين وفي الوقت الحاضر)[1].

يكون المسح جزئيا، أي على عينة مختارة، ثم تعمم النتائج؛ أو شاملا، وذلك في حالة كان محلها محدودا من الأفراد، وفي هذه الحالة لا تعمم النتائج.

– تصنيف الدراسات المسحية:

توجد عدة تصنيفات:

*** بحسب الميدان: أي الميدان الذي يقوم الباحث بمسحه:**

---

[1]محمد زيان عمر. المرجع السابق. ص 117.

. المسح المدرسي: يدرس ميدان التعليم بأبعاده المختلفة، المعلم والمتعلم والوسائل والطرق والأهداف؛ بهدف تطوير التعليم ووضع الخطط المناسبة لذلك، حيث يعد المسح المدرسي الخطوة الأولى، يتم فيها جمع البيانات لوضع خطط التطوير.

مثلا: الطموحات الوظيفية لطلبة الماستر حقوق.

. المسح الاجتماعي:

يدرس مختلف قضايا المجتمع، مثل توزيع السكان، العادات، الأسرة، ويمثل خطوة مبدئية لتطوير المجتمع.

مثال: دور الفقر في المشاكل الأسرية.

. دراسات الرأي العام: الرأي العام هو مجموع الآراء السائدة في المجتمع؛ فهو اتجاه جماعي يعبر عن رأي عدد كبير نحو أمر معين،[1] وبالتالي دراسات الرأي العام هي مسح آراء الجماعة ومشاعرها وأفكارها، للحصول على معلومات تفيد في التخطيط؛ تساعد في اتخاذ قرارات سياسية واجتماعية واقتصادية.

مثلا: لجوء شركة مصنعة إلى دراسة رأي المستهلكين لمعرفة رد فعلهم تجاه تغيير أحد خصائص منتوجها.

*** بحسب المجال: ينقسم إلى ما يلي**

. مسح التعداد: يغطي كل مجتمع الدراسة، مثل المسح قصد معرفة عدد المتمدرسين في الحي لتحديد الاحتياجات التعليمية للحي.

. مسح العينات: يدرس عينة من المجتمع.

. تعداد المحسوسات: تقتصر الدراسة فيه على حصر بعض العناصر المحسوسة، ويتعلق هذا النوع بمجتمع صغير يكون الحصول فيه على البيانات سهل ومباشر وغير قابل للشك.

مثل: عدد الكتب في المكتبة.

---

[1] **محمد زيان عمر. المرجع السابق. ص 122.**

. تعداد غير المحسوسات: يحصر عناصرا غير محسوسة، ويتناول تكوينات ومفاهيما غير قابلة للملاحظة المباشرة؛ يلجأ الباحث في هذه الحالة للمعاينة لأن مجتمع الدراسة كبير.

مثال: حصر نسب التعليم بين الذكور والإناث في المدن والريف.

. مسح العينات للمتغيرات غير المحسوسة: يكتفي الباحث بعينة تمثل المجتمع.

مثال: استطلاعات الرأي.

*** بحسب العينة: تقتصر الدراسة المسحية على:**

.المسح العام لمجتمع الدراسة.

. مسح عينة كبيرة من المجتمع.

*** بحسب البعد الزمني: هي نوعان:**

. بحوث مسحية طويلة: تجمع البيانات على فترات زمنية مختلفة، بهدف دراسة التغيرات على المدى الطويل، لها ثلاثة تصميمات:

– المجموعة المختارة: تدرس الأفراد نفسهم في فترة زمنية طويلة.

– دراسة التوجهات: تدرس أفرادا مختلفين لهم التوجهات نفسها خلال فترات مختلفة.

– دراسة المجتمع الخاص: يتم تتبع مجتمع خاص خلال فترة زمنية طويلة.

. بحوث مسحية عرضية: تدرس عينة من المجتمع في فترة زمنية محددة.

ب. دراسة الحالة:

وتسمى الوصف الموضوعي[1]، وتعرف على أنها: "المنهج الذي يهدف لدراسة الظواهر الاجتماعية من خلال التحليل المعمق لحالة فردية قد تكون شخصا أو جماعة أو مجتمعا محليا أو المجتمع بأكمله"[2].

وغالبا تهتم دراسة الحالة بدراسة حالة فردية أو عددا محدودا من الحالات الفردية، دراسة تفصيلية عميقة في مختلف جوانبها، بهدف الوصول إلى فهم معمق للظاهرة والعوامل المؤثرة فيها، ثم تعميم النتائج على الحالات المشابهة.
مثلا: دراسة حالة شخص أو مؤسسة أو نظاما اجتماعيا؛ أو دراسة مجموعة مدمنين أو طلبة كلية أو تلاميذ مدرسة.

في دراسة الحالة يتم جمع المعلومات عن الوضع الحالي للحالة، وعن الأوضاع السابقة لها، لمعرفة العوامل الماضية والجذور المؤثرة في تشكيلها.
مثال: دراسة حالة طفل منحرف.

وتتميز دراسة الحالة أنها توفر معلومات أكثر تفصيلا وأشمل من الدراسة المسحية فهي غالبا دراسة نوعية، فيما الدراسة المسحية هي دراسة كمية، بحيث يقوم الباحث بجمع البيانات عن عدد كبير من الوحدات الفردية بخلاف دراسة حالة التي يفحص فيها الباحث حالة واحدة أو حالات معدودة، ودراسة الحالة أكثر دقة لأنها ليست مجرد وصف كامل للفرد أو العينة محل الدراسة بل تمتد إلى الأعماق، فمثلا إذا استعمل الباحث دراسة الحالة لمعرفة الدوافع الإجرامية لحالة أو عينة معينة، فغالبا سيلجأ إلى دراسة جميع جوانب حياة الحالة، من حيث طفولتها ونشأتها وعلاقتها الأسرية والمحيطية.[3]

---

[1] **محمد زيان عمر. المرجع السابق. ص 121.**
[2] **بوحوش عمار ومجموعة مؤلفين. المرجع السابق. ص 133.**
[3] **محمد زيان عمر. المرجع السابق. ص 134؛ و رحيم يونس كور العزاوي. المرجع السابق. ص 103.**

وبالتالي يستخدم منهج دراسة الحالة عموما في الحالات التالية:

– الرغبة في دراسة وحدة ما دراسة تفصيلية، مثل دراسة دور المنصة التعليمية في التحصيل العلمي إبان الجائحة.

– الرغبة في معرفة التطور التاريخي للوحدة محل الدراسة.

– التعرف على أبعاد مشكلة معينة من أجل تهيئة الظروف لإجراء بحث أكثر شمولا على الحالة نفسها.

وبالنسبة لخطوات دراسة الحالة يجب الاهتمام بالخطوات التالية:[1]

- **تحديد المشكلة البحثية: وذلك بعد التأكد من ملاءمة هذا المنهج.**
- **اختيار العينة أو الحالة محل الدراسة.**
- **جمع البيانات والمعلومات.**
- **استخلاص النتائج وتعميمها.**

ومن أهم مزايا دراسة الحالة أنها تسمح بالمعرفة المعمقة للوحدة محل الدراسة؛ ونتائجها تحمل مصداقية كبيرة، لكن في المقابل يمكن نقد هذه المنهجية في كون الدقة ترتبط بحسن اختيار أدوات جمع البيانات والتكلفة المادية العالية وفي بعض البحوث وأنها تتطلب مددا زمنية طويلة غالبا وصعوبة تعميم النتائج.[2]

[1] **بوحوش عمار ومجموعة مؤلفين. المرجع السابق. ص 138.**

[2] **بوحوش عمار ومجموعة مؤلفين. المرجع نفسه. ص 139 و140.**

المطلب الثاني

المنهج التحليلي

ويسمى المنهج الاستنباطي والاستنتاجي

1. تعريفه:

- لغة: التحليل هو التفكيك والتجزئة.

- اصطلاحا: استدلال تنازلي ينتقل فيه الباحث من الكل إلى الجزء ومن العام إلى الخاص؛ أي تجزئة الموضوع إلى أبسط عناصره قصد الوصول إلى معرفة معمقة بشأن المسألة محل الدراسة، وهو تحليل نظري مجرد، أي عقلي، وليس تحليلا تجريبيا.

والتحليل ينتقل فيه الباحث من المجهول إلى المعلوم، لأنه ينتقل من فكرة كلية غامضة ليصل إلى أجزاء واضحة ومعلومة.[1]

من أهم تطبيقاته في العلوم القانونية:

. تحليل النصوص القانونية والأحكام القضائية.

. دراسة الظواهر الإجرامية.

. يستعمله الطلبة في بحوثهم.

2. عناصره:

يقوم المنهج التحليلي على ثلاثة عناصر:

- التفكيك: يتمثل في الدراسة المعمقة لكل جزئية قصد تفسيرها، ولا يكتفي الباحث بعرض الجزئيات وإنما تحليل كل منها، فهو لا يتجاوز الأمور غير الواضحة.

- التقويم: بعد التفسير يرصد الباحث مواضع الصواب والخطأ في الموضوع، فيطرح وجهة نظره مستندا إلى الثوابت العلمية التي ينتمي إليها الموضوع، فهو عنصر

---

[1] زورخي الدراجي. المرجع السابق. ص 41

نقدي، والغرض هو تصحيح وتصويب الجوانب المختلفة للمسألة محل البحث؛ مع اتصافه بالموضوعية، أي التجرد من الذاتية والأحكام الشخصية.

- **الاستنباط أو التركيب: بعد تجزئة وشرح المكونات الأساسية، ثم تقويم نقاط الضعف، يصبح الأمر مهيأ للخروج بأحكام ونظريات، فيستنتج الباحث من الجزئيات أحكاما جديدة، أي بناء نظرية عامة، مما يجعل الاستنباط عملية عقلية تتيح للباحث التأكد من النتائج المتوصل إليها، فعندما يحلل الظاهرة الى عناصرها الأولية ويدرك العلاقة بين هذه العناصر، يلجأ الى إعادة تركيبها من جديد.**

3. خطواته:

أ. تحديد القاعدة العامة: أي مجتمع البحث.

ب. تحديد المشكلة

ج. جمع المعلومات

د. وضع الفرضيات

هـ. وضع المسلمات

و. تحليل القاعدة

ز. النتيجة:

ح. الاستنتاجات

4. تقديره:

أ- الايجابيات:

- **التحليل وسيلة تفسيرية تمكن الباحث من التحقق من الموضوع والتحكم فيه.**
- **يوصل الباحث إلى الإجابة عن الأسئلة وإزالة الغموض.**
- **أحسن وسيلة لدراسة النصوص القانونية والأحكام القضائية.**
- **يمتاز بالسهولة مما يتيح للطلبة استعماله في بحوثهم.**

ب- السلبيات:

- يرتبط بحدود زمانية ومكانية، وهو ما يؤثر على متغيرات البحث؛ بمعنى أنه في حال إجراء بحث آخر في مكان آخر قد نصل لنتائج مختلفة.

- أحيانا يختار الباحث عينة دراسة غير مناسبة، مثلا يخفي المستجوبون معلومات أو يغيرون سلوكهم أثناء وجود الباحث.

- الاختيار الخاطئ للفرضيات أو أسلة البحث يؤدي إلى الوصول إلى نتائج غير صحيحة.

5. مثال تطبيقي:

- **القاعدة العامة: نظرية الظروف الطارئة.**

- **المشكلة: ما مصير العقد؟**

- **جمع المعلومات: يجمع الباحث (في هذا المثال غالبا يكون قاضيا أمام دعوى) المعلومات من الوقائع المرتبطة بالمسألة المعروضة عليه، مثل:**

. عناصر إبرام العقد

. ترتيب المراكز القانونية.

. نشأة الظرف الطارئ.

- **الفرضيات:**

*** هل يمكن تعديل التزامات الطرفين؟**

*** هل يمكن تخفيف التزامات المدين؟**

*** هل يمكن زيادة التزامات الدائن؟**

- **المسلمات:**

*** ضرورة تنفيذ العقد.**

*** مراعاة تأثير الظروف على مركز الطرفين.**

- **تحليل القاعدة:**

- **النتيجة:**

- **الاستنتاجات**

*** مبدأ العقد شريعة المتعاقدين له استثناءات.**

*** التعديل يمس مركز المدين وليس الدائن.**

المطلب الثالث

المنهج الاستقرائي

يسمى المنهج الاستقرائي في مجال البحوث القانونية بالمنهج التأصيلي، على اعتبار أنه يقوم بتأصيل القاعدة القانونية لمسألة ما.

1. تعريفه:

- لغة: قرأ واقتراه أي تتبعه؛ استقرأه: طلب إليه أن يقرأ أو كثير تتبع.

- اصطلاحا: استدلال تصاعدي ينطلق فيه الباحث في دراسة الظواهر من الجزئيات إلى الكليات، ومن الخاص إلى العام، أي أنه يؤصل الجزئيات ويحولها إلى قاعدة عامة تحكمها.

يعرفه أبو حامد الغزالي كما يلي: (أن تتصفح جزئيات كثيرة داخلة تحت معنى كلي، حتى إذا وجدت حكما في تلك الجزئيات حُكم على ذلك الكلي به.).

وبالتالي الاستقراء هو منهج معاكس للتحليل، لكنهما متكاملان وليسا متناقضان، والمجال الأنسب له هو التعليق على الأحكام لقضائية في موضوع معين لتبيان القاعدة العامة التي تحكم الموضوع، كما يطبق في القانون الإداري والجنائي.

يعد المنهج الاستقرائي من أصعب المناهج لأن الباحث لا ينطلق من قاعدة عامة، وإنما يستخلص هو القاعدة من جزئيات متناثرة.

2. خطواته:

- **تحديد المشكلة البحثية**
- **الملاحظة وجمع المعلومات**
- **وضع الفرضيات المفسرة**
- **اختبار الفرضيات**
- **النتيجة: وضع القاعدة العامة**
- **الاستنتاجات**

3. أنواعه:

أ. الاستقراء التام:

يسمى الاستقراء اليقيني، يعمل الباحث على ملاحظة كافة الجزئيات المتعلقة بالظاهرة، ويحتاج إلى وقت أطول لكنه دقيق في نتائجه.[1]

ب. الاستقراء الناقص:

يعمل الباحث في هذا النوع على قدر معين من الجزئيات، ويعطي حكما مشتركا، ويبقى احتمال أن بعض الحالات التي لم يتناولها الاستقراء تكون على خلاف القاعدة المتوصل لها.

4. تقديره:

أ. المميزات:

- **يمكن الباحث من دراسة الظاهرة بشكل دقيق.**
- **يمكن الباحث من الحصول على قواعد كلية وقوانين ونظريات جديدة.**
- **يساعد على تطوير التفكير والملاحظة لدى الباحث.**

ب. السلبيات:

- **لا يمكن استخدامه في جميع المواضيع.**
- **صعوبة تعميم النتائج في كثر من الحالات.**

[1] **محمد زيان عمر. البحث العلمي مناهجه وتقنياته. مطبعة الطرابيشي. ص 41**

5. التمييز بين المنهجين التحليلي والاستقرائي:

– المنهج الاستقرائي سابق على التحليلي، لأن التحليلي يبدأ من حيث ينتهي الاستقرائي؛ فعندما توجد القاعدة العامة تظهر التساؤلات بخصوص تطبيقها، فيتم التعرض للجزئيات.

– لا مانع من استخدام المنهجين معا، فالاستقرائي منهج الوصول إلى تكوين قاعدة كلية ومفاهيم عامة، فيما التحليلي منهج تطبيق هذه القواعد واختبار مدى نجاعتها.

– التحليل مجموعة عمليات ذهنية يقوم بها العقل بعيدا عن الواقع، يحاول الباحث من خلاله إثبات أم ما صدق على الكل يصدق على الجزء، من خلال إثبات أن الجزء يندرج ضمن الكل؛ فيما الاستقراء ينطلق فيه الباحث من الجزء ليصل إلى قاعدة عامة من خلال تعميم نتائج اختبار حالات محددة على باقي الحالات من النوع نفسه، فالاختلاف أن التحليل ينم كلية في ذهن الباحث فيما الاستقراء يركز فيه الباحث على دراسة حالات محددة.

مثال تطبيقي:[1]

عُد نفسك باحثا واجهتك مسألة قانونية تحتاج حلا، معطياتها كما يلي:

-المادة 1/904 ق م: (لا يكون الرهن – الرسمي- نافذا في حق الغير إلا إذا قيد العقد أو الحكم المثبت للرهن قبل أن يكسب هذا الغير حقا عينيا على العقار)؛

-المادة 940 ق م: (لا يجوز أخذ حق التخصيص إلا على عقار أو عقارات معينة مملوكة للمدين وقت قيد هذا الحق وجائز بيعها بالمزاد العلني)؛

-المادة 950 ق م: (تسري على الرهن الحيازي أحكام المواد 891 و 893 و 904 المتعلقة بالرهن الرسمي)؛

-المادة 966 : (يشترط لنفاذ الرهن العقاري في حق الغير، إلى جانب تسليم الملك للمدين، أن يقيد عقد الرهن العقاري)؛

-المادة 986 ق م: (تسري على حقوق الامتياز العقاري أحكام الرهن الرسمي بالقدر الذي لا تتعارض فيه مع طبيعة هذه الحقوق، وتسري بنوع خاص أحكام التطهير والقيد وما يترتب على القيد من آثار وما يتصل به من تجديد وشطب)؛

حدد المنهج العلمي المناسب للبحث في هذه المسألة واتبع خطواته.

[1] كان هذا التطبيق موضوع الامتحان العادي للسداسي الأول 2025/2024

الحل:

المنهج العلمي المناسب هو المنهج الاستقرائي، الخطوات:

- **تحديد المشكلة:** ما هو شرط نفاذ الحقوق العينية التبعية؟
- **جمع المعلومات:** من خلال استقراء المواد نجد:
  - يشترط لنفاذ الرهن الرسمي قيده؛
  - يشترط لأخذ حق التخصيص أن يكون محله عقارا وقت قيده ويمكن بيعه بالمزاد؛
  - يشترط لنفاذ الرهن الحيازي قيده؛
  - يشترط لنفاذ الرهن العقاري قيده وتسليم العقار للمدين؛
  - حق الامتياز العقاري مثل الرهن الرسمي يشترط لنفاذه قيده؛
- **وضع الفرضيات:**
  - الحقوق العينية التبعية ترتب آثارها بين أطرافها بمجرد نشوئها،
  - الحقوق العينية التبعية لا ترتب أثرها تجاه الغير إلا بتحقق شروط إضافية.
- **اختبار الفرضيات:** اسقاط الفرضيات على النصوص القانونية.
- **النتيجة:** القاعدة العامة: القيد شرط نفاذ الحقوق العينية التبعية.
- **الاستنتاجات:** الحقوق العينية التبعية بخلاف الحقوق الأصلية التي نفاذها لا يتطلب شرطا خاصا.

مثال تطبيقي2:

الحل:

- **تحديد المشكلة البحثية: إمكانية مطالبة الدائن لمدين مدينه.**
- **الملاحظة وجمع المعلومات: المواد 507، 565، 580 ق م**
- **وضع الفرضيات المفسرة**
- **اختبار الفرضيات**
- **النتيجة: قاعدة الدعوى المباشرة**
- **الاستنتاجات:**

. لمبدأ النسبية استثناءات، شخص ليس طرفا في العلاقة ومع ذلك يتأثر بها.

. لمبدأ المساواة بين الدائنين استثناءات: هناك ضمانات خاصة لحالات خاصة.

المطلب الرابع

المنهج الاستدلالي

1. تعريفه:

– لغة: الاستدلال هو طلب الدليل

– اصطلاحا: "تسلسل منظم للأفكار، ينطلق من معطيات أولية بديهية أو مبادئ للوصول إلى نتائج دون استعمال التجربة".

ويمكن تعريف أيضا على أنه: هو برهان عقلي ينطلق من قضايا مسلم بها ليصل إلى قضايا تنتج عنها بالضرورة دون استعمال التجربة.[1]

وبالتالي هو عمليات ذهنية تعتمد على الفكر.

2. مبادئ الاستدلال:

أ. البديهية:[2] هي قضية واضحة بينة بذاتها لا تحتاج البرهنة عليها، أي لا تقبل التشكيك أو التغيير.

وبالتالي تتميز البديهية بما يلي:

– تتبين للعقل دون حاجة إلى برهان عند كل من يفهمها.

– هي قضية أولية غير مستنتجة من قضية أخرى.

– هي قضية مشتركة، تتقبلها مختلف العقول، وفي مختلف العلوم.

أمثلة: الكل أكبر من الجزء، من يملك الكل يملك الجزء؛ من يملك الأكثر يملك الأقل.

ب. المسلمة: هي قضية غير واضحة بذاتها يسلم الباحث بصحتها لحاجته إليها؛ تختلف البديهية عن المسلمة في كونها بينة بذاتها (واضحة) لا تحتاج لبرهان

---

[1] نقلا عن: رشيد شميشم. المرجع السابق. ص 132.

[2] رشيد شميشم. المرجع السابق. ص 134.

فيما المسلمة ليست بينة بنفسها ولا يمكن البرهنة عليها، ومع ذلك يسلم الباحث بها للحصول على نتائج منها، فصحتها تظهر من نتائجها.

وبالتالي تتميز المسلمة بأنها ليست بينة وهي غير عامة.

ج. التعريف: هو مجموع الصفات التي تتكون من مفهوم الشيء، أي التعبير عن ماهية الشيء المعرّف بمصطلحات دقيقة.

يشترط في التعريف ما يلي:

– أن يكون جامعا مانعا: أي يجمع كل صفات الشيء ويمنع دخول صفات أو خصائص خارجة عنه، فالجمع والمنع يمنحان الشيء المعرف هويته الحقيقية.

– التعريف قضية أولية تبنى عليه كل الاستدلالات التي توصل إلى نتاج غير متناقضة.

– تجنب التعريف السلبي ما أمكن.

– تجنب الألفاظ الغامضة.

3. أدوات الاستدلال: هي الوسائل التي يعتمد عليها الباحث للوصول إلى النتيجة والتحقق منها، ويعتمد الاستدلال على:

أ. القياس: عملية تقييم موازية تقيس الشيء بمثله، تنطلق من مقدمات مسلم بها لتصل إلى نتائج افتراضية. أي أن صحتها ليست أكيدة.

مثال: كل مؤمن صالح

فريد صالح

فريد مؤمن

ويختلف القياس عن البرهان، فهو لا يضيف شيئا للمعطيات ولا يحول الافتراض إلى نتائج وإنما يسمح بانطلاق عملية البرهنة، أي القياس تحصيل حاصل عكس البرهان الرياضي الذي يأتي بجديد لم يكن موجودا في المبادئ الأولية.[1]

ب. التجريب العقلي: استخدام العقل للتحقق من الفرضيات، فهو تجريب يتم داخل العقل يقوم فيه الباحث بمناقشة الفروض والتحقيقات حتى يتوصل إلى النتائج المطلوبة، وهو يختلف تماما عن المنهج التجريبي.[2]

ج. تركيب النتائج: عملية عقلية عكسية، أي إعادة بناء عقلي لما تم تفكيكه من فرضيات قصد بيان صحة مدلولها، بمعنى أن عملية التأكد منت النتائج التي وصل إليها الباحث.

وهو أنواع:

– الاستنتاج البسيط: هو ما يحصل فعلا عند البرهنة عن حقيقة ما أو واقع ما، فإذا شاهدت رجلا يجري وبيده سكينا، ورأيت شخصا يدمي، فأنت تستنتج فورا أن أن حامل السكين هو من طعنه.

– الاستنتاج الرياضي: البرهان على عملية معينة

– الاستنتاج القياسي: مقدمة كبرى + مقدمة صغرى= النتيجة

مثال: نقل الملكية يتم بالشهر + اشترى أحمد دون شهر واشترى علي وشهر= علي هو المالك.

يستعمل القاضي الاستدلال اعتمادا على المبادئ القانونية والوقائع، فيطبق على النزاع القواعد القانونية كمبادئ وقضايا أولية ومقدمات ومسلمات قانونية أولية، ويستنبط على أساسها النتائج والأحكام بعد القيام بالتكييف القانوني والإسناد.

[1] رشيد شميشم. المرجع السابق. ص 137.
[2] رشيد شميشم. المرجع السابق. ص 137.

4. تقديره:

***المزايا:**

- وسيلة إعمال العقل للوصول إلى نتائج صحيحة.

- وسيلة الوصول إلى الأحكام والقواعد.

- يتميز بالترتيب والتنظيم.

***العيوب:**

- منهج جامد عاجز عن دراسة الظواهر المعقدة.

- يقوم على مبادئ لا يمكن البرهنة عليها (البديهيات، التعريفات، المسلمات).

المطلب الخامس

المنهج التاريخي

التاريخ عبارة عن وقائع زمنية لا تقبل التراجع، تحدث مرة واحدة والى الأبد، بينما يتكون العلم من حقائق قابلة لأن تعود، أي أن التاريخ يقوم على الزمان، والزمن لا يقبل الإعادة، فصفته الأساسية هي الاتجاه، فالتاريخ هو جملة الأحداث التي يمر بها كائن أو مجتمع ما، يعرفه ابن خلدون بالقول (التاريخ في ظاهره لا يزيد عن أخبار الأيام والدول والسوابق من القرون الأول، وفي باطنه نظر وتحقيق وتعليل وعلم بكيفيات الوقائع وأسبابها)[1].

1. تعريفه:

المنهج التاريخي هو المنهج الذي "يصف ويسجل ما مضى من وقائع وأحداث الماضي ويدرسها ويفسرها ويحللها على أسس علمية منهجية ودقيقة، بقصد التوصل الى حقائق وتعميمات تساعد في فهم الحاضر على ضوء المضي والتنبؤ بالمستقبل"[2]؛ وبالتالي هو دراسة موضوع معين بتتبع تطوره من الزمن الماضي وصولا إلى الوقت الحالي، كوسيلة لفهم المشاكل المعاصرة والتنبؤ بما سيكون عليه المستقبل.

فالمنهج التاريخي يتتبع ظاهرة معينة خلال فترة زمنية معينة، ويدرس العوامل المؤثرة فيها بغرض تفسيرها في سياقها التاريخي واستخلاص النتائج، ويسمى بالمنهج الاسترادادي لأنه عن عملية استرداد واسترجاع للماضي[3].

ويعد ابن خلدون من المؤسسين البارزين للمنهج التاريخي.[4]

---

[1] نقلا عن: محمد زيان عمر. المرجع السابق. ص 137.

[2] سعد سلمان المشهداني. المرجع السابق. ص 121.

[3] سعد سلمان المشهداني. المرجع نفسه. ص 121.

[4] زورخي الدراجي. المرجع السابق. ص 83

2. شروطه: لاختيار الباحث المنهج التاريخي يجب عليه مراعاة شروط معينة:

– الظاهرة محل البحث ممتدة زمنيا: أي نجدها في الماضي والحاضر وستمتد إلى المستقبل.

– للبحث أهمية علمية: فالدراسة التاريخية تساعد على فهم الموضوع بشكل علمي صحيح ووضع حلول للثغرات.

– توافر المادة والمصادر اللازمة.

3. خطواته:

أ– تحديد المشكلة:[1] أي تحديد الحادثة المراد دراستها، وبيان عناصرها الزمانية والمكانية.

*** يقتنع الباحث بالمشكلة المراد دراستها، بحيث يجب أن يكون قد طالع دراسات سابقة في مجال بحثه وتفحص ما كتب عن دراسته.**

*** تحديدها بشكل واضح وليس بشكل عشوائي وسطحي.**

*** اختيارها دون تحيز أو ضغط.**

*** وجود حاجة لدراسة الظاهرة.**

*** توافر المصادر والمعلومات والزمن الكافي للقيام بالبحث.**

ب– جمع المادة التاريخية وحصرها: المصادر التاريخية هي جوهر المنهج التاريخي، وبدونها لا يمكن الحديث عن المنهج التاريخي، فالمصادر هي وسيلة إعادة بناء الحادثة التاريخية من جديد.[2]

ويتميز المنهج التاريخي عن غيره من جانب المصادر، والمصادر أنواع، فهناك مصادر أولية وأخرى ثانوية، وأحيانا يصعب التمييز بينها:[3]

---

[1] زورخي الدراجي. المرجع السابق. ص 83؛ و رحيم يونس كور العزاوي. المرجع السابق. ص 84.

[2] زورخي الدراجي. المرجع نفسه. ص 83.

[3] رحيم يونس كور العزاوي. المرجع السابق. ص 85.

- المصادر الأولية: وتسمى الأصلية وأهمها:

***السجلات الرسمية: وثائق تشريعية أو قضائية أو إدارية.**

*** السجلات الشخصية: السير الذاتية والوصايا والخطابات والعقود.**

*** التراث الشفوي: ذكريات شهود العيان.**

*** السجلات المصورة: الرسم، النحت، الصور.**

*** المنشورات: الصحف والمقالات والأعمال الأدبية التي عاصر صدورها الوقائع محلها.**

*** السجلات الآلية: الأشرطة، الاسطوانات.**

*** الآثار: . آثار مادية: مبان، أثاث، معدات، البقايا**

. المطبوعات، الكتب.

. المخطوطات، ما قبل النشر.

- المصادر الثانوية: تتعلق بمعلومات مأخوذة عن شخص لم يشهد الحادثة مباشرة، بل نقلت له، ويعد مصدرا ثانويا كل مؤلف عالج موضوعا تاريخيا في غير عصره،[1] فتعد الكتابيات الأدبية والدراسات التاريخية والأطروحات العلمية والصحف والمجلات والدوريات من المصادر الثانوية[2].

ج- النقد: فحص وتحليل المادة تحليلا علميا دقيقا للتحقق منها، لأن المصادر والمؤرخ يقدمون جزءا من الحقيقة وجزءا من أحداث الماضي وليس الصورة الكاملة.

وبالتالي يتمثل النقد في فحص المادة بعد جمعها لمعرفة ما هو صحيح وما هو مزيف، حتى يصل الباحث لحكم تاريخي سليم.[3]

والنقد نوعان:

- نقد خارجي: يرتبط بماهية المصدر، أي التأكد من صدقه، من خلال التحقق من تاريخ الوثيقة وسبب صدورها، من صاحبها، هل هي أصلية أو مستنسخة، فقد تكون هناك أخطاء مقصودة أو تحريف بتأثير السلطة.[1]

---

[1] رحيم يونس كور العزاوي. المرجع السابق. ص 87.
[2] محمد زيان عمر. المرجع السابق. ص 149.
[3] رحيم يونس كور العزاوي. المرجع نفسه. ص 87.

وغالبا يتم النقد الخارجي من خلال الإجابة عن الأسئلة التالية:[2]

- **هل كتبت الوثيقة بعد الواقعة مباشرة أم بعد فترة زمنية؟**
- **هل هناك دلائل على عدم موضوعية مؤلف الوثيقة؟**
- **هل كان الكاتب في وضع صحي وعقلي مناسب عند كتابته الوثيقة؟**
- **هل كتبت الوثيقة في ظروف تسمح بصدق المحتوى؟**

ويستعين الباحث في سبيل ذلك بعلوم أخرى، كعلم الآثار والكيمياء والرياضيات.[3]

– نقد داخلي: التحقق من محتوى المادة الموجودة في الوثيقة وصدقها، ماذا يقصد المؤلف من كل كلمة، هل العبارات المكتوبة موثقة، هل هناك روايات أخرى لرواية المؤلف، وهذا يتطلب معرفة واسعة بالتاريخ.[4]

ويتم ذلك من خلال الإجابة عن الأسئلة التالية:[5]

- **هل يتفق محتوى الوثيقة مع ما هو موجود في وثائق أخرى؟**
- **هل هناك تناقض في محتويات الوثيقة؟**
- **هل الكتابة تمت بخط المؤلف الأصلي أم بخط شخص آخر؟**
- **هل تعبير الوثيقة يتفق مع التعبير السائد في وقت كتابة الوثيقة؟**
- **هل هناك تغيير أو شطب في الوثيقة؟**
- **هل كان مؤلف الوثيقة مؤهلا للكتابة في موضوعها؟**

ويتطلب ذلك إلمام الباحث باللغة وأحوال المجتمع التي سادت في زمن الحادثة.[6]

د– الفرضيات: صياغة الفرضيات تساعد الباحث على تفسير الأحداث التاريخية وسد الفجوات التاريخية، وذلك من خلال ترتيب المعلومات حتى يكتشف الأسباب الفاعلة في الظاهرة التاريخية، مستعملا في ذلك خياله العقلي.[1]

---

[1] رحيم يونس كور العزاوي. المرجع نفسه. ص 88.
[2] سعد سلمان المشهداني. المرجع السابق. ص 123.
[3] زورخي الدراجي. المرجع السابق. ص 84.
[4] رحيم يونس كور العزاوي. المرجع السابق. ص 89.
[5] سعد سلمان المشهداني. المرجع السابق. ص 124.
[6] زورخي الدراجي. المرجع نفسه. ص 86.

وبالتالي يقوم الباحث بتصنيف الحقائق حسب الزمان والمكان والعوامل المؤثرة حسب تسلسل الأحداث، بحيث يجمع المعلومات المتجانسة في مجموعات وفئات مختلفة، ويملأ الثغرات التي تظهر بعد عملية الترتيب والتصنيف.

ووضع الفرضيات ليست عملية سهلة، فهي تتطلب معرفة تاريخية واسعة تسمح للباحث باكتشاف العلاقات الفاعلة في الظاهرة التاريخية، ونسمح له بتنظيم المعلومات وتجميعها بشكل متجانس.[2]

هـ- استخلاص النتائج: الوصول إلى استنتاجات علمية وتشكيل قواعد جديدة، من خلال ترتيب وتركيب الوقائع التاريخية وفق السياق الزماني والمكاني والموضوعي الذي حدثت فيه.[3]

4. تقدير المنهج التاريخي:

*** المزايا:**

- التعرف على العوامل المؤثرة في الظاهرة، مما يمكن من تفسيرها وفهم حاضرها.

- فهم إشكالية تغير القانون وثباته، فكثير من القواعد القانونية تظهر في الوقت الذي تفقد فيه قواعد قانونية قائمة فعاليتها.

- يساعد المنهج التاريخي على فهم الاتجاهات المستقبلية.

*** العيوب: [4]**

- المعرفة التاريخية ليست كاملة، فهي تتضمن صورة جزئية للماضي، فهناك معلومات تندثر ووثائق تتلف.

---

[1] **زورخي الدراجي. المرجع نفسه. ص 87.**

[2] **رحيم يونس كور العزاوي. المرجع السابق. ص 92.**

[3] **زورخي الدراجي. المرجع السابق. ص 86.**

[4] **سعد سلمان المشهداني. المرجع السابق. ص 125، و زورخي الدراجي. المرجع نفسه. ص 45.**

- احتمال تدخل الذاتية فيه كبيرة، لأن الباحث عندما يكون بصدد سد الفراغات التاريخية قد ينحاز لاتجاه معين.

- لا يحقق الدقة نفسها لباقي المناهج، لأنه يتعامل مع أحداث سابقة.

- يتطلب وقتا وجهدا كبيرا.

- لا يقوم على الملاحظة المباشرة للظاهرة، فالباحث يتعامل مع ظواهر حدثت سابقا.

- لا يستطيع الباحث - مهما كان دقيقا- الوصول إلى كل الحقائق ولن يستطيع اختبار كل الأدلة.

- صعوبة وضع الفرضيات والتحقق من صحتها، لأن البيانات التاريخية معقدة.

- صعوبة لتعميم والتنبؤ لأن الظواهر التاريخية يرتبط كل منها بعوامل مكانية وزمانية وموضوعية مختلفة ويصعب تكرارها.

المطلب السادس

المنهج المقارن

1. تعريفه:

يعرف المنهج المقارن على أنه: "دراسة ظواهر متشابهة متناظرة في مجتمعات مختلفة، أو هو التحليل المنظم للاختلافات في موضوع أو أكثر عبر مجتمعين أو أكثر"[1].

وبالتالي هو طريقة علمية تعتمد في تفسير الظواهر المتماثلة بإبراز أوجه التشابه والاختلاف قصد الوصول إلى حقائق علمية بشأن الظاهرة محل الدراسة.

والمقارنة عملية تحديد أوجه التشابه والاختلاف بين شيئين أو أكثر، فهي عبارة عن موازنة بينهما.

ولا تكون المقارنة بين شيئين متناقضين تماما، فحينها نكون بصدد مقابلة، كقول حجة مقابل حجة، فالمقابلة تعني التعارض.

وتحديد أوجه التشابه والاختلاف يكون بين ظاهرتين أو كثر، أو ظاهرة واحدة ضمن فترات زمنية مختلفة.

ويجب أن تكون الظواهر المقارنة متجانسة.

والدراسات المقارنة غالبا تتم بالاعتماد على مناهج أخرى، أي أن الباحث لا يكتفي باستعمال المنهج المقارن لوحده بل يعمد معه إلى الاستعانة بمنهج آخر.

وفي المجال القانوني يجب عند المقارنة مع قانون أجنبي التحكم في لغته.

2. خطواته:

أ. تحديد المشكلة البحثية أو موضوع المقارنة: يجب أن يصاغ بشكل واضح ودقيق.

---

[1] بوحوش عمار ومجموعة مؤلفين. المرجع السابق. ص 126.

ب. تحديد الظواهر المتماثلة أو الظاهرة نفسها في فترات زمنية متعاقبة

ج. وضع الفرضيات.

د. جمع المعلومات: باستعمال الأدوات المناسبة كالاستبيان أو المقابلة، بحسب موضوع المقارنة.

هـ. تصنيف المعلومات ومقارنتها (التحليل).

و. استخلاص النتائج في شكل مفاضلة؛ لأن الغاية من استعمل هذا المنهج هي اكتشاف أحسن الأشياء المقارنة، ويكون ذلك في أوجع الاختلاف.

3. مستويات المقارنة:

أ. المستوى الأفقي: يتناول الباحث المسألة في كل نظام على حدة، مثلا: يخصص القسم الأول لدراسة النظام أ.....

ب المستوى العمودي: يجري المقارنة عند التعرض لكل جزئية، ولا يعرض لكل قانون متفردا، ويرى الفقه أن الدراسة العمودية أفضل:

– الأفقية تؤدي إلى تكرار الأفكار وتشتيتها، وتعد كأنها دراستين منفصلتين.

– فيما العمودية تمنع التكرار، وتساعد على الإلمام بأوجه الاتفاق والاختلاف بين محلي المقارنة.

4. أنواع المقارنة:

أ. المقارنة المغايرة: مقارنة بين مسألتين أو أكثر تكون أوجه الاختلاف بينهما أكثر من أوجه التشابه. مثلا: الطلاق والتطليق والخلع.

ب. المقارنة العادية: مقارنة بين مسألتين أو أكثر تكون أوجه الاختلاف بينهما التشابه بينهما أكثر من الاختلاف. مثلا تنفيذ القرار الإداري وتنفيذ القرار القضائي.

ج. المقارنة الداخلية: تدرس مسألة واحدة، مثلا الرجوع في الهبة دراسة مقارنة بين الشريعة والقانون.

د. المقارنة الخارجية: مقارنة ظواهر متشعبة مع بعضها، مثلا النظام القضائي الجزائري مع النظام القضائي الانجليزي.

5. تقديره:

أ. المزايا:

- المنهج المقارن يتيح للباحث القدرة على تقديم تفسيرات أكثر للظاهرة محل المقارنة لأنه يدرس أكثر من مجتمع بحثي. [1]

- المقارنة القانونية تحدد أوجه القصور وتمنح الحلول، مما يمكن من تعديل الأنظمة القانونية.

- يساعد على توحيد القوانين بين عدة الدول.

ب. العيوب: [2]

- صعوبة ضبط العوامل المختلفة بين المقارنين.

- صعوبة تعميم النتائج، فمثلا إذا كانت المقارنة بين قانونين لبلدين مختلفين فالأكيد أن العوامل الاجتماعية مختلفة بينهما بنسبة ما.

- اعتماد المنهج المقارن على سطحية الظاهرة وليس بجوهرها.

---

[1] **بوحوش عمار ومجموعة مؤلفين. المرجع السابق. ص 133.**

[2] **بوحوش عمار ومجموعة مؤلفين. المرجع نفسه. ص 134، وجربوعة منيرة. منهجية البحث العلمي. بيت الأفكار الدار البيضاء. الطبعة الأولى 2023. ص 127.**

الفصل الثاني

منهجية التعليق والتحليل والاستشارة

الجانب النظري في المنهجية مهم ويكسب الباحث أساسيات علمية ورصيد معرفي ضروري، لكن إعمال هذا المكتسبات يحتاج الى تطبيق عملي يجعل استعمال المكتسبات متاحا ويحقق الهدف من الرصيد المعرفي، خاصة إذا تعلق الأمر بطالب الحقوق، ويأتي في مقدمة التطبيقات العملية لمنهجية البحث العلمي التحكم في آلية التعليق على القرارات القضائية وآلية الاستشارة القانونية والتعليق على النصوص القانونية؛ فرجل القانون يتعامل حتما مع قرارات قضائية، مما يتوجب عليه أن يكون متحكما في قراءة القرار وفهمه ومن ثم تقديره ونقده، فإذا كان الأصل أن الأشخاص يلتزمون بالقانون طواعية ومن تلقاء أنفسهم، إلا أن الواقع يبرز أن تضارب المصالح والإخلال بالالتزامات وانتهاك الحقوق هي أمور سائدة في المجتمع، أي مجتمع، مما يحتم اللجوء الى القضاء باعتباره السلطة المخولة بالفصل في النزاعات وحماية الحقوق، والقاضي إنسان قد يصيب في تطبيق النظام القانوني وقد يخطئ، من هنا تتبدى أهمية التعليق على القرار القضائي، مما يسمح بتفسيره وتحديد سلامة تطبيق القانون على الوقائع محله من عدم ذلك.

كما أن رجل القانون سيكون حتما مقصد معارفه وأقربائه وجيرانه، ناهيك إن لم يكن ذلك مهنته الأصلية، لاستشارته بخصوص مسألة أو واقعة ما تعرض لها المستشير ويرغب في معرفة حكم القانون فيها، مما يفرض على رجل القانون الإلمام الجيد بمنهجية الاستشارة القانونية.

ورجل القانون عموما والفقيه خصوصا يتعرض حتما لنصوص قانونية، قد تكون مواد تقنين ما أو كتابات، يحتاج هو وغيره الى شرحها وتحليل مضمونها لاستخراج مقاصدها وآليات

تطبيقها، وهو ما يفرض على رجل القانون التحكم في كيفية تحليل النصوص القانونية، سواء كانت موادا أو كتابات فقهية.

المبحث الأول

التعليق على القرارات القضائية

يُعدّ التعليق على القرارات القضائية من أبرز الآليات العلمية التي يعتمدها الباحثون والدارسون في مجال القانون، إذ يمثّل أداةً منهجية لتحليل النصوص القضائية، واستخلاص دلالاتها، وتقييم منطقها القانوني. فالتعليق لا يقتصر على إعادة عرض القرار، بل يتجاوز ذلك إلى تفكيك بنيته، وبيان مرتكزاته، ومناقشة انسجامه مع المبادئ القانونية العامة والاجتهادات القضائية السابقة. ومن ثمّ، فإنّ التعليق يُعدّ ممارسة أكاديمية وعملية في آن واحد، تجمع بين الفهم العميق للنص القضائي والقدرة على نقده وتوظيفه في تطوير الفكر القانوني.

الإحاطة بهذا الموضوع، تتطلب تقسيم المبحث إلى مطلبين، الأول بعنوان مفهوم القرار القضائي، حيث يتم تعريف القرار القضائي، وبيان مكوناته والهدف من التعليق.

فيما المطلب الثاني يتضمن مراحل التعليق على القرار القضائي، وفيه تُعرض الخطوات المنهجية التي يتبعها الباحث في التعليق، بدءًا من قراءة القرار وفهم سياقه، مرورًا بتحليل عناصره القانونية، وصولًا إلى صياغة تعليق علمي يوازن بين العرض والنقد.

المطلب الأول

مفهوم القرار القضائي

1. تعريف القرار القضائي:

القرار هو الحكم الذي تصدره جهة قضائية بمناسبة خصومة معروضة عليها وفقا لقواعد وأشكال محددة قانونا.

وتنص المادة 08 الفقرة الأخيرة ق إ م إ على أنه (يقصد بالأحكام القضائية في هذا القانون، الأوامر والأحكام والقرارات القضائية.)

2. مكونات القرار القضائي:

يتكون القرار القضائي من أربع أجزاء:

أ- الديباجة:

تُعرف الديباجة بالقرار وتتضمن على الخصوص ما يلي:

- اسم المحكمة التي أصدرت القرار، ويتحدد الاسم بالموقع الجغرافي، ويذكر القسم أو الغرفة الصادر عنها.

- تاريخ القرار بالأحرف

- أسماء الأطراف:

*** فيذكر المدعي أولا، وهو الشخص المبادر إلى رفع الدعوى، ويذكر مع الاسم مهنته وعنوانه واسم وكيله.**

*** ثم يذكر اسم المدعى عليه، وهو من ترفع الدعوى ضده، وتذكر المعلومات نفسها بخصوصه.**

*** المتدخل إن وجد؛ والتدخل نوعان**

. مدخل في الخصام: يكون انضمامه للدعوى بناء على طلب أحد طرفيها

. المتدخل في الخصام

***والشهود إن وجدوا.**

مع ملاحظة أن يمكن أن يكون المدعي أو المدعى عليه أو المدخل أو المتدخل أكثر من واحد، فيتصور أن يكون الورثة مدعون، وأن يكون الشركاء مدعى عليهم..ألخ

*** النيابة العامة إن كانت طرفا، فالأصل أن النيابة لا تكون طرفا في الدعاوى المدنية، والاستثناء ما ألزم القانون بجعلها طرفا، وهو تنص عليه المادة ق أ ؛ والمادة ق العمل.**

- يدون في الهامش:

*** رقم الملف: وهو رقم تسلسلي يمنح عند تسجيل الدعوى لأول مرة.**

*** ورقم الفهرس: يمنح بعد النطق بالحكم، ويختلف عن رقم الملف، مما يجعل للدعوى الواحدة رقمان مختلفان، رقم الملف ورقم الفهرس، وكلاهما يعد مرجعا للقضية، بحيث يمكن للمتقاضي التقصي عن القضية ومتابعتها بأي واحد منهما.**

*** وتاريخ الحكم بالأرقام.**

*** وأسماء المدعي والمدعى عليه.**

ب- بيان الوقائع:

يتضمن عرضا لعناصر النزاع، وينقل في الدعاوى المدنية من عرائض الأطراف، أي أن القاضي يقوم بكتابة مجمل ما ورد في عرائض الأطراف، سواء ما تعلق بالوقائع أو الطلبات أو الدفوع، وهو ما تنص عليه المادة 277 ق إ م إ: (يجب أيضا أن يستعرض بإيجاز، وقائع القضية وطلبات وادعاءات الخصوم ووسائل دفاعهم).

ت- التعليل:

ويطلق عليه الحيثيات، يعنون له في وسط السطر بـ " وعليه"، تحدد فيه العناصر الواقعية للنزاع، حيث يلخص القاضي الوقائع المنتجة في النزاع ويناقش طلبات ودفوع الأطراف، ويحدد القواعد القانونية واجبة التطبيق على النزاع، بدءا من تكييف النزاع وتحديد طبيعته القانونية، وصولا إلى تحديد الحل المناسب له على أساس السند القانوني المناسب لها.

وتنص المادة 1/277 ق إ م إ على أنه (لا يجوز النطق بالحكم إلا بعد تسبيبه، ويجب أن يسبب الحكم من حيث الوقائع والقانون‌ان وأن يشار الى النصوص المطبقة.).

ث- منطوق الحكم: يعنون له في وسط السطر بـ "لهذه الأسباب"؛ ويتضمن ما توصل إليه القاضي فصلا في النزاع المعروض عليه،

3. هدف التعليق:

الهدف الأساس من التعليق على الأحكام والقرارات القضائية هو معرفة مدى التطبيق السليم للنصوص القانونية، ودرجة تماشي المنطوق مع التفسيرات القضائية للنصوص القانونية المرتبطة بموضوع النزاع.

كما يهدف التعليق على القرارات القضائية إلى فهم تطور الاجتهادات القضائية في المسألة محل الاجتهاد.

والأكيد أن رجل القانون عموما، وطالب القانون خصوصا، يجب أن يكون متحكما بشكل جيد في كيفية التعلق على القرارات القضائية، وكما سبق الإشارة إليه فإن المقصود بالقرار القضائي هو كل ما يصدر عن الجهات القضائية، سواء كان حكم المحاكم الابتدائية أو قرار المجلس القضائي أو قرارات المحكمة العليا، وما يوازيه من قرارات الجهات القضائية الإدارية، رغم أن أغلب ما يعرض على الطلبة هو قرارات المحكمة العليا.

المطلب الثاني

مراحل التعليق على القرارات القضائية

يقوم التعليق على القرار القضائي على مرحلتين، وذلك بعد ذكر أطراف القضية، ولكل مرحلة خطوات كما يلي:

أ- التحليل الشكلي:

1. **الوقائع: هي الأعمال المادية والقانونية التي أدت لنشوء النزاع، ويراعي في تسجيلها ما يلي:**
   - **يتم عرضها على شكل نقاط باختصار.**
   - **وضع الوقائع المنتجة فقط، أي ذات الأثر القانوني فقط.**
   - **لا يتم إضافة افتراضات أو تحميل الوقائع أكثر مما تحتمل.**
   - **ترتب زمنيا، أي بحسب تاريخ وقوعها.**
   - **عدم التكرار.**

2. **الإجراءات:**

عرض مختلف المراحل القضائية التي مر بها النزاع، وترتب زمنيا، أي من رفع الدعوى إلى الحكم أو القرار محل التعليق، وإذا كانت القضية تتضمن إعذارا يدرج ضمن الإجراءات.

3. **الأسانيد:**

هي الأسس القانونية التي اعتمدها الأطراف لتبرير موقفهم وطلباتهم أمام القاضي.

4. المشكل القانوني: هو السؤال الذي قام القاضي بالإجابة عنه فصلا في النزاع.

ويستشف المشكل القانوني من الحيثية قبل الأخيرة قبل المنطوق.[1]

ويطرح المشكل القانوني في صيغة سؤال أو عدة أسئلة، ويصاغ صياغة قانونية.

ويعد من أهم عناصر التعليق، لأن القدرة على تحديد المشكل القانوني بدقة هي الوسيلة للتعليق الصحيح.

5. الحل القانوني:

هو الأساس الذي اعتمده القاضي في حل المشكل القانوني، ويتمثل غالبا في نص قانوني.

ب- التحليل الموضوعي:

يتم وضع خطة على شكل بحث، يجب أن تتوافق مع وقائع القضية والحل القانوني، وتتكون مما يلي:

1. مقدمة:

تبدأ بتمهيد يتعلق بموضوع القضية (فقرة واحدة)؛ ثم تلخيص لوقائع النزاع وادعاءات الخصوم وطلباتهم، ثم تطرح الإشكالية.

2. المتن: خطة عادية متوازنة.

3. الخاتمة:

تتضمن إبداء الرأي الشخصي من خلال الوصول إلى نتيجة مؤيدة لما توصل له الحكم أو منتقدة؛ وذلك من خلال تحديد مدى توافق الحل مع النصوص القانونية والآراء

[1] الحيثية الأخيرة تتعلق بالمصاريف القضائية؛ حيث يتحمل المصاريف خاسر الدعوى طبقا للمادة 378 ق إ م إ.

الفقهية، وهل يتوافق مع الاجتهادات القضائية السابقة أم يشكل تحولا يعكس ما سبقه من اجتهادات، أو هو تطور ومنحى جديد.

مثال تطبيقي1:

علق على القرار التالي:

بعد الاطلاع على عريضة الطعن بالنقض المؤرخة في 2019/10/30.
حيث طلب الطاعن (ل ن) بواسطة محاميه نقض القرار الصادر عن مجلس قضاء عنابة بتاريخ 2019/05/06 القاضي بإفراغ القرار الصادر عن مجلس قضاء عنابة بتاريخ 2018/10/01 واعتماد الخبرة المنجزة من الخبير ميرة بتاريخ 2017/10/24، وخبرة الخبير بن سعيد المنجزة في2017/12/27 وبالنتيجة إلغاء الحكم المستأنف الصادر عن محكمة عنابة بتاريخ2018/08/18والقضاءمن جديد بإلزام المرجع ضده بأن يدفع للمرجع تعويضا قدره20 مليون دج عن الاضرار اللاحقة به.
حيث بلغ المطعون ضده (ب و) بالعريضة ولم يقدم جوابا.
حيث استند الطاعن في طلبه الى وجه وحيد للنقض: القصور في التسبيب
الفرع الأول: عدم إعطاء أسباب كافية فيما يخص إسناد كافة الأضرار اللاحقة بالمطعون ضده واستبعاد في المقابل الأخطاء المرتكبة من طرف الأطباء المعالجين له والذين قاموا بفتح الضفر الجانبي لتغذية المطعون ضده مباشرة بالأمعاء وكذا الأطباء الذين استأصلوا البلعوم ثم جزء من المعدة دون القيام بالتحاليل الطبية اللازمة.
الفرع الثاني: دفع الطاعن أمام المجلس أن الطبيب المعين من طرف المحكمة ميرة غير مختص في علم تشخيص الأورام، والأمر نفسه بالنسبة للطبيب بن سعيد، والتمس استبعاد الخبرتين إلا أن القضاة لم يردوا على طلبه رغم جديته.
الفرع الثالث: القصور في التسبيب فيما يخص المبلغ المحكوم به، فلم يحدد القضاة المعايير الموضوعية التي بناء عليها تم الحكم بالتعويض.

وعـــــــــليـــــــــــــــه

عن الوجه الوحيد: حيث يتبين من القرار المطعون فيه أن دعوى الحال ترمي الى طلب المطعون ضده إلزام الطاعن أن يدفع مبلغ 100 مليون دج تعويضا عن الأضرار اللاحقة به التي تسبب فيها الطاعن نتيجة التحاليل الطبية التي توصل من خلالها الى أن المطعون ضده مريض بمرض خبيث في المرحلة

الأخيرة وعلى أساسها أجريت له عدة عمليات جراحية في سبيل العلاج، وتبين لاحقا أن التحاليل التي أجراها الطاعن خاطئة وأن المطعون ضده لم يكن مصابا إطلاقا بالسرطان، وهو ما سبب له أضرارا جسمانية ومعنوية نتيجة الخطأ الطبي في التشخيص.

حيث أن قضاة المجلس واستنادا الى الخبرتين، عللوا قضاءهم أن الضرر الحاصل سببه الخطأ الصادر عن الطاعن، وأنه تبعا لنتائج الفحوصات المجهرية للطاعن في 2015/10/04 أخضع المريض لعملية استئصال، مما يجعل مسئولية الطاعن قائمة، وبالتالي إن عناصر المادة 124 ق م قائمة، فعنصر الخطأ يتمثل في نتيجة التحليل الخاطئة، أما عنصر الضرر الأصلي فيكمن في حرمان المريض من عضو المريء وانقاص عضو المعدة، ويكمن الضرر التبعي في الخسارة المالية المحققة للمطعون ضده كنفقات العلاج وفقدانه الأجر ما لحقه من آثار نفسية وألام وفقدانه الشعور بالسعادة، كما أن قضاة الموضوع استندوا في قضائهم الى المادة182 ق م التي مفادها أن لهم السلطة التقديرية في تحديد التعويض المناسب مع مراعاة العناصر المحددة، وطالما أن القضاة تقيدوا بهذه المعايير فإنهم قد سببوا قرارهم تسبيبا كافيا ولم يشوبوه بعيب القصور في التسبيب مما يتعين معه رفض الطعن.

الحل:

<u>أطراف الدعوى</u>: المدعي في الطعن بالنقض: ل ن

المدعى عليه في الطعن بالنقض: ب و

<u>أولا/ التحليل الشكلي:</u>

1. **الوقائع: - أصيب (ب و) بمرض استدعى اجراء تحاليل طبية.**
   - **أظهرت نتائج التحاليل في 2015/10/04 أنه مصاب بمرض خبيث.**
   - **نتيجة لذلك قام الأطباء بعملية باستئصال لأعضاء من جسمه.**
   - **اكتشف ب و لاحقا أن التحليل خاطئ ولم يكن مصابا بأي مرض خبيث.**
2. **الإجراءات:**
   - **رفع (ب و) دعوى أمام محكمة عنابة، ضد (ل ن) صاحب مخبر التحاليل، يطالب إلزامه بدفع مبلغ 100 مليون دج كتعويض عن الأضرار اللاحقة به.**
   - **صدور حكم في 2018/08/18 برفض الطلب.**
   - **استئناف (ب و) أمام مجلس قضاء عنابة.**
   - **صدور قرار في2018/10/01 بتعيين الخبيرين ميرة وبن سعيد قبل الفصل في الدعوى.**
   - **انجاز الخبرتين وطلب (ب و) إعادة ب و السير في الدعوى.**
   - **صدور قرار في 2019/05/06 باعتماد الخبرتين والقضاء بإلغاء الحكم الابتدائي، والقضاء من جديد بإلزام المرجع ضده (ل ن) بدفع مبلغ 20 مليون دج كتعويض للمرجع (ب و).**
   - **طعن ل ن بالنقض بتاريخ 2019/10/01.**

3. **الاسانيد: أثار الطاعن وجها وحيدا مأخوذ من قصور التسبيب، وهو يتضمن3 فروع:**
   - **الفرع الأول: إسناد الأضرار للمطعون ضده واستبعاد أخطاء الأطباء.**
   - **الفرع الثاني: الخبيران غير مختصين في علم تشخيص الأورام.**
   - **الفرع الثالث: لم يحدد القضاة المعايير الموضوعية التي بناء عليها تم الحكم بالتعويض.**

4. **المشكل القانوني: - شروط قيام المسؤولية التقصيرية.**

   - معايير تقدير الضرر الأصلي والتبعي.

5. **الحل القانوني: 124و 182 ق م.**

ثانيا/ التحليل الموضوعي:

- **مقدمة:**
- **الخطة:**
- **الخاتمة:**

مثال تطبيقي2:

علق على القرار التالي:

وبعد الإطلاع على مجموع أوراق ملف القضية وعلى عريضة الطعن بالنقض المودعة يوم 12 اكتوبر1998. وعلى مذكرة الجواب التي تقدم بها محامي المطعون ضده.

وبعد الاستماع إلى السيد / جصاص احمد المستشار المقرر في تلاوة تقريره المكتوب وإلى السيد /رابح عيبودي المحامي العام في تقديم طلباته المكتوبة.

حيث أن المدعي في الطعن ت ص أقام طعنا بالنقض ضد القرار الصادر عن مجلس قضاء الجزائر بتاريخ 98/6/27 والقاضي.

من حيث الشكل : قبول الاستئناف شكلا

وفي الموضوع : القول والحكم بعدم صحته موضوعا وبمقتضى ذلك تأييد الحكم المستأنف الصادر عن محكمة سيدي امحمد بتاريخ 97/9/20 في كل نصوصه.

واستند الطاعن الى وجهين للطعن.

الوجه الأول : مخالفة قاعدة جوهرية للإجراءات.

الوجه الثاني : مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه.

حيث أن المطعون ضده الصندوق الوطني للتقاعد رد على وجهي الطعن والتمس رفض الطعن لعدم التأسيس.

وعليه فإن المحكمة العليا

من حيث الشكل :

حيث أن الطعن بالنقض قد استوفى أوضاعه القانونية فهو مقبول شكلا.

من حيث الموضوع :

الوجه الأول : مخالفة قاعدة جوهرية في الإجراءات

حيث أن العقار المتنازع عليه الموجود بحيدرة عمارة 4 مسكن 3 باردو وهو مسكن وموطن العارض والتابع لدائرة اختصاص محكمة بئر مراد رايس طبقا للمرسوم التنفيذي رقم 90—412 مؤرخ في 1990/12/22 المعدل والمكمل للمرسوم 384/84 مؤرخ في 84/02/22 والمتضمن تطبيق قانون 84—13 مؤرخ في 84/6/23/ الخاص بالتقسيم القضائي وتحديد الاختصاص الإقليمي للمجالس والمحاكم.

وبالتالي فإن محكمة سيدي امحمد التي أصدرت الحكم المؤرخ في 97/9/20 والمؤيد بالقرار محل الطعن غير مختص اقليميا وذلك طبقا لأحكام المادة 8 مقطع 1، 3 من ق.ا.م مما يتعين النقض.

الوجه الثاني : مخالفة القانون والخطأ في تطبيق لا سيما أحكام المادة 398 ق.م والمادة 324 مكرر 5 من قانون 88—14 مؤرخ في 88/5/3 المعدل والمكمل للقانون المدني.

حيث أن قضاة المجلس اعتبروا المواد السالفة الذكر بأنها على غرار مقتضى القانون ولا تكون لها على أحكام المادة 397 ق.م

في حين أن المدعى عليه الثاني في الطعن السيد / بن سالم جلول عند قيامه ببيع الشقة موضوع النزاع للعارض كان قد اكتسبها هو بدوره في إطار قانون 01/81 مؤرخ في 81/2/7 المتضمن تنازل الدولة عن الأملاك العقارية بعقد اداري مؤرخ في 88/1/31 مشهور لدى المحافظة العقارية مجلد 214 رقم 43 أي أنه كان ملك للشقة أي أن عملية بيع وشراء الشقة موضوع النزاع بين بن سالم والعرض تنطبق عليها أحكام المادة 398 ق.م و 324 مكرر من قانون 88—14 السالفة الذكر وفعلا فإن المادة 398 من ق. م تنص صراحة في فقراتها 2 وكذلك يعتبر البيع صحيح في حق المشتري إذا اكتسب البائع ملكية المبيع بعد انعقاد البيع.

أضاف أن المادة 324 مكرر 5 تنص صراحة يعتبر ماورد ف بالعقد الرسمي حتى يثبت تزويره ومكرر 6 منها يعتبر العقد الرسمي حجة المحتوى الاتفاق من الأطراف المتعاقدة، وذوي الشأن وأن الصندوق يعتبر من ذوي الشأن كما ينص عليه القانون.

خاصة وأن عقد 92/6/30 المشهر المتضمن بيع الشقة لصالح العارض لم يسجل ضده أي تزوير وبه فالوجه الثاني مؤسس.

عن الوجه الأول : المأخوذ مخالة قواعد الإجرادات.

لكن حيث أن الطاعن ذكر أن المحكمة التي أصدرت الحكم المستأنف الموبد بالقرار المطعون فيه غير مختص محليا بالفصل في النزاع لأن مكان النزاع يوجد بمقر محكمة بئر مراد رايس بالرغم من أن هذا الدفع لم يقدم أمام المحكمة وقدم لأول مرة أمام المجلس بعد وضعه مذكره في الموضوع، وعليه فإن هذا الدفع لا يؤثر على الإجراءات لعدم تعلقها بالنظام العام ومنه يتعين القون أن الوجه الأول غير سديد.

عن الوجه الثاني : المأخوذ من مخالفة القانون والخطأ في تطبيق.

لكن حيث يعيب المدعى في الطعن على القرار المطعون فيه لمخالفته المادتين 398 من ق.م وكذا المادة 324 مكرر 5 من ق.م.

غير مبرر لأن قضاة الموضوع بينوا في حيثيات القرار المنتقد بأن عقد البيع المقض بإبطاله والذي حرره الموثق صدراتي بوزيد بتاريخ 92/6/30 والمتعلق بالشقة الواقعة بقصر الأرض عمارة 4 رقم 13 باردو حيدرة لصالح تازدايت صالح مع طرده من الشقة اعتبر كذلك أي باطل لأنه استند الى عقد باطل وتقرر بطلان هذا العقد المؤرخ في 1987/10/6 بموجب قرار إداري صادر عن الغرفة الإدارية بتاريخ 96/12/3 بسبب أن البيع الثاني المتضمن بيع الشقة للمدعى في الطعن يعتبر صادر من بائع ليس هو المالك الحقيقي للشقة المتنازع عليها وبالتالي فإن تطبيق قضاة الموضوع للمادة 397 من ق.م تصبح في محله.

كما يصبح القول بعدم مراعاة المواد 398، 324 مكرر 5 من ق.م لا يلتفت إليه وعليه ينبغي القول أن الوجه الثاني غير مؤسس.

لهذه الأسباب

تقرر المحكمة العليا :

قبول الطعن شكلا ورفضه موضوعا.

تحميل الطاعن المصاريف القضائية.

الحل:

أطراف الدعوى: **المدعي في الطعن بالنقض: تازدايت صالح**

المدعى عليهما في الطعن بالنقض: - الصندوق الوطني للتقاعد

-بن سالم جلول

أولا/ التحليل الشكلي:

1. **الوقائع:**

- شراء بن سالم جلول لشقة من ص و للتقاعد في إطار التنازل عن أملاك الدولة.

- بيع بن سالم جلول الشقة الى تازدايت صالح بتاريخ 1992/06/30.

2. **الإجراءات:**

- **رفع (ص و للتقاعد) دعوى أمام محكمة بئرمراد رايس ضد تازدايت صالح لطلب إبطال عقد شرائه الشقة وطرده منها.**
- **صدور حكم في 1997/09/20 يقضي بإبطال عقد البيع مع طرد ت ص من الشقة**
- **استئناف (ت ص) الحكم أمام مجلس قضاء الجزائر.**
- **صدور قرار في 1998/06/27 بتأييد الحكم المستأنف.**
- **طعن ت ص بالنقض بتاريخ 1998/10/12.**
- **صدور قرار المحكمة العليا برفض الطعن**

3. **الاسانيد: أثار الطاعن وجهان:**

- **الأول مأخوذ من مخالفة قاعدة جوهرية في الإجراءات، على اعتبار أن المحكمة الابتدائية غير مختصة إقليميا.**
- **الثاني مأخوذ من مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه، لاسيما المادتان 398 و 324 مكرر 5 من القانون المدني.**

4. **المشكل القانوني: هل لصندوق التقاعد الصفة في طلب إبطال عقد البيع الثاني؟**
5. **الحل القانوني: 397 ق م.**

ثانيا/ التحليل الموضوعي:

- **مقدمة: تمهيد عام، ثم ملخص للوقائع، ثم الإشكالية**
- **الخطة:**
- **الخاتمة: ذهب قضاة الموضوع وقضاة المحكمة العليا الى تقرير طلب الصندوق الوطني للتقاعد بإبطال عقد البيع بين تازدايت صالح وبن جلول سالم، وهذا يخالف صراحة نص المادة 397 ق م التي تنص حصرا على أنه (..للمشتري الحق في طلب إبطال البيع...)، والصندوق ليس هو المشتري ولم يكن أصلا طرفا في العقد، وهو ما يكشف خطأ القضاة في حكمهم وقراراهم بإبطال العقد لانعدام صفة الصندوق في القضية.**

المبحث الثاني

تحليل النصوص القانونية

يُعد تحليل النصوص القانونية من أهم الأدوات التي يعتمد عليها الباحثون والقضاة والممارسون لفهم القواعد القانونية وتطبيقها بشكل صحيح. فهو يجمع بين الجانب النظري المتمثل في تفسير النصوص، والجانب العملي الذي يركز على كيفية التعامل معها في الواقع القضائي والإداري، وعليه ما المقصود بتفسير القانون (المطلب الأول) وكيف يتم عمليا تحليل النصوص القانونية (المطلب الثاني).

المطلب الأول

تفسير القانون

أ. مفهوم التفسير:

يتكون النص القانوني من ألفاظ تشكل هيكله تسمى المبنى، ومن أغراض ومقاصد هي المعنى؛ وبما أن الصياغة عمل بشري، تكون صائبة أو خاطئة، فالعمل البشري مهما تم تدقيقه يشوبه حتما العيوب والنقائص، فقد يأتي متعارضا أو غير متجانس، وقد يشوبه خطأ مادي؛ وعند تطبيق القاعدة القانونية يحصل خلاف حول المقصود منها.

وبالتالي إذا كان النص واضح الدلالة في المقصد والمعنى بحيث لا يمكن حمله على غيره، لا يحتاج المطبق إلى اجتهاد.

أما إذا شابه عيب فيكون بحاجة إلى تفسير، قصد توضيح الغامض من الألفاظ وتبيان المقاصد.

1. تعريف التفسير:

– لغة: التفسير هو توضيح المعنى؛ أي الشرح والإيضاح.

– اصطلاحا: التفسير هو" توضيح ما أبهم من ألفاظ التشريع وتكميل ما اقتضب من نصوصه، وتخريج ما نقص من أحكامه، والتوفيق بين أجزائه المتناقضة"[1]، وبالتالي هو الاستدلال على ما تتضمنه القاعدة القانونية من حكم وتحديد ما قصده واضع التشريع عند تطبيقها على الواقع، أي هو " بيان مضمون القاعدة القانونية بيانا واضحا".

ما سبق يكشف أن التفسير هو عملية ذهنية تهدف إلى تحديد معنى القاعدة القانونية، مما يجعل للتفسير موضوعا (القاعدة القانونية)، وللتفسير وظيفة (تحديد معنى القاعدة القانونية من خلال شرح مفرداتها)، وللتفسير غرض (تطبيق القانون وليس مجرد البحث).

2. مبادئ التفسير:

أهم مبادئ التفسير تتمثل فيما يلي:

– لا اجتهاد في نص واضح: فلا يتأول النص بمدلول يُغير المفهوم الواضح.

– الاعتماد في التفسير عل الأعمال التحضيرية ومحضر المناقشات للجنة الصياغة.

– التفسير قاصر على التشريع: أي على النصوص المكتوبة فقط ولا يشمل العرف.

3. حالات التفسير:

3-1. الخطأ: وهو نوعان

– خطأ مادي: العيب في صياغة النص، فلا يستقيم الفهم إلا بتصحيحه؛ هنا يصحح النص ولا يفسر، والخطأ المادي لم يقصده واضع التشريع وإنما هو سهو في الكتابة أو الطباعة[2].

مثال1: المادة 418 ق م تنص على أنه (يجب أن يكون عقد الشركة مكتوبا وإلا كان باطلا) فتنقص من النص كلمة (رسميا) بعد مكتوبا، أوردها النص باللغة الأجنبية acte authentique.

---

[1] ميلود بن حوحو. المرجع السابق. ص 51.

[2] ميلود بن حوحو. المرجع نفسه. ص 62.

مثال2: المادة 689 ق م تنص على (..شروط عدم التصرف فيها..)، فالنص يحمل خطأ ماديا يتمثل في إضافة كلمة (عدم) وهي إضافة في غير محلها تؤدي إلى تغيير المعنى.

- خطأ معنوي: يسمى خطأ القلم، حيث يستعمل واضع التشريع كلمة لا يقصدها حقيقة فيغير موضعها فيختل المعنى المراد، أي أن اللفظ المستعمل لا يدل على الدلالة المقصودة من النص.[1]

مثال1: المادة 22 ق م تنص على أنه (في حال تعدد الجنسيات يطبق القاضي الجنسية الحقيقية)، فلفظ الحقيقية لا يدل على المعنى المقصود فمن يتمتع بجنسيتين لا يمكن القول إن إحداهما فقط حقيقية، فذلك يعني أن الأخرى مزورة، وبالتالي اللفظ الصحيح (الجنسية الفعلية).

3-2. الغموض والإبهام: عدم وضوح النص أو أحد كلماته، بحيث يحتمل النص أكثر من معنى، فيكون دور المفسر هنا هو اختيار المعنى الصحيح.[2]

مثال: تنص المادة 2/352 ق ع على أنه (إذا ارتكبت السرقة ليلا..)، فالنص لم يحدد المقصود بلفظ الليل، هل هو حلول الظلام حسبما هو معروف عند العامة؟ أم هو الفترة بين الغروب والشروق حسب علم الفلك؟

3-3. النقص أو السكوت: في حالة إغفال مصطلح لا يستقيم المعنى إلا به أو إسقاط حالات كان يتوجب النص عليها، فيقوم المفسر بإكمال النص.

مثال: المادة 124 ق م قبل تعديل 2005 كان ينقصها مصطلح الخطأ.

---

[1] ميلود بن حوحو. المرجع السابق. ص 63.

[2] المرجع نفسه

3-4. التعارض: هو تناقض بين نصين بحيث تكون دلالة أحدهما تخالف دلالة الثاني، فيلجأ المفسر في هذه الحالة إلى طرق مختلفة، مثل قاعدة تدرج القوانين أو قاعدة الإلغاء الضمني فالنص اللاحق يلغي السابق، أو قاعدة الخاص يقيد العام.

مثال1: المادة 408 ق م تتناقض مع المادة 2/772 ق م الفقرة الأخيرة قابلة للإبطال.

مثال2: قبل تعديل 2005 كانت المادة 42 ق م تناقض المادة 43 ق م، حيث تنص الأولى على المعتوه فاقد للأهلية، فيما تنص الثانية على أنه ناقص للأهلية.

أنواع التفسير:

يمكن تقسيم أنواع التفسير بحسب الجهة التي تقوم بها إلى أربع أنواع:

1. التفسير التشريعي:[1]

تفسير يقوم به واضع التشريع نفسه، تطبيقا لمبدإ قديم فحواه: من يملك إصدار التشريع يملك تحديد مضمونه وتفسيره، حيث يرد التفسير التشريعي في النص ذاته أو يصدر تشريع جديد يفسر تشريعا سابقا، وذلك في حال وجود إشكال في تطبيقه؛ حيث تتضارب الأحكام القضائية أو تجد الإدارة صعوبة في تفسيره، فيصدر تشريع جديد يفسره.

والواقع يكشف أن هذا النوع من التفسير نادر الحدوث، فالتفسير من مهام القضاء والفقه كأصل.

مثال: المادة 368 ق م تفسر المادة 367 ق م، وهنا جاء التفسير في التشريع ذاته.

وأبرز خصائص التفسير التشريعي:

- تفسير ملزم: حيث يجب على القضاء والإدارة التقيد به، فهو بدوره له صفة التشريع حتى لو كان مفسرا لنص آخر.

- الأثر الرجعي: إذا صدر التفسير التشريعي لاحقا يكون له أثر رجعي، أي يسري على الماضي وكأنه صدر في الوقت نفسه مع التشريع الأصلي.

[1] ميلود بن حوحو. المرجع السابق. ص 52.

– الاختصاص: واضع التشريع هو المختص به، وقد يسمح للمحكمة العليا أو المحكمة الدستورية في حالات معينة به، وقد يترك للسلطة التنفيذية؛ ومثال ذلك المادة 801 ق إ م إ التي تحدد صلاحيات المحكمة العليا.

2. التفسير القضائي:

تفسير القانون هو من صميم عمل القاضي، ويجب على القاضي الفصل في النزاع المعروض عليه ولا يمكنه التحجج بعدم وضوح النص القانوني تحت طائلة إنكار العدالة؛ وبالتالي يفسر القاضي القانون عندما يكون بصدد تطبيقه على الوقائع المعروضة عليه، وهو تفسير عملي، لأن القاضي يتأثر بالعوامل الواقعية فيجعل القانون يتماشى معها.

وبالتالي التفسير القضائي هو بحث القاضي عن دلالة النص القانوني المتعلق بالقضية المطروحة عليه ومن أجل تلك القضية فقط؛ أي أن سعي القاضي إلى تطبيق القانون وتحقيق العدالة يخوله تفسير القانون، وكلما كان تفسيره صحيحا كان تطبيقه للقانون سليما.

مثال: المادة 2/353 ق ع المتعلقة بالسرقة ليلا يراعي فيها القاضي وقت السرقة من حيث الزمان والمكان، أي فصل الشتاء أو الصيف، الريف أو المدينة..

وأبرز خصائص التفسير القضائي ما يلي:

– من حيث الإلزام: الأصل أن تفسير القاضي هو على سبيل الاستئناس فلا يلتزم به إلا أطراف الدعوى، والاستثناء التفسير الصادر عن الغرف المجتمعة هو ملزم للجميع وليس فقط لأطراف الدعوى محل الاجتهاد.

– التفسير القضائي هو وسيلة وليس غاية، بمعنى أنه وسيلة للفصل في النزاع، وبالتالي لا يمكن رفع دعوى لتفسير نص قانوني ابتداء.

– يتأثر القاضي بالظروف المحيطة عند تفسيره النص القانوني، وذلك لحسن سير العدالة.

3. التفسير الفقهي:[1]

يقوم بالتفسير الفقهي مختصو القانون، فرجال القانون يفسرون القانون مادة مادة أو بحسب الموضوع؛ وغالبا لا يتناول الفقه حالة خاصة مثل القضاء، وإنما يستخلص قواعدا عامة، وهو ما يجعل التفسير الفقهي أوسع أنواع التفسير، فهو لا يتقيد بحوادث خاصة ووقائع محددة مثلما هو التفسير القضائي وإنما قد يتصور مشاكلا لم تحدث بعد في الواقع، فقد يستهدف وضع حلول لحالات متصورة أو وضع تفسيرات نقدية قد تخالف ما ذهب له القضاء مثلا في تفسير نص معين، مما يجعل الفقيه يمارس التفسير بصورة حرة ومجردة وبأساليب متنوعة بخلاف القاضي الذي يقوم بالتفسير بصورة رسمية ومحددة.

وانقسم التفسير في فرنسا الى ثلاث مدارس:

– مدرسة التزام النص: تتصل بمذهب الشرح على المتون، وترى أن القانون يعبر عن إرادة واضع التشريع؛ وبالتالي لا يفسر النص إذا كان واضحا، فإذا وُجد غموض يحتاج إلى تفسير يُبحث عن النية الحقيقية لواضع التشريع عند وضعه، ولا يبحث عن نية أخرى، لأن ذلك يؤدي إلى اختلاف المفسرين.

أما إذا تغيرت الظروف فلابد من تعديل التشريع وليس أن يجل المفسر محل واضع التشريع، فهي مدرسة تقدس النصوص، وبالتالي المفسر يبحث عن الإرادة الحقيقية لواضع التشريع حين وضعه.

– مدرسة التطور التاريخي: قادها سال وسافيني، ترى أن تفسير النصوص يكون حسب نية واضع التشريع المحتملة وقت تطبيق النص وليس وقت وضعه؛ وهو ما يجعل النص القانوني مرنا قابلا للتطور آليا؛ فالتفسير لا يرتبط بإرادة واضع التشريع وإنما بالتطورات الاجتماعية، فيرتبط بالظروف وقت التفسير.

[1] **ميلود بن حوحو. المرجع السابق. ص 52.**

– مدرسة جيني: وتسمى مدرسة البحث الحر، تتفق مع مدرسة التزام النص في أن القانون يفسر حسب نية واضع التشريع الحقيقية وقت وضع النص؛ ويختلف معها في أنه يحصر النصوص القانونية في نطاق ما تعرض له واضع التشريع عن بينة وقصد، أما ما لم يتعرض له فلا يتم استخلاص النية المفترضة ولا النية المحتملة، وإنما يخرج عن دائرة التشريع ويلجأ إلى مصادر أخرى للقانون يستنبط منها القواعد القانونية التي يحتاجها؛ أي إلى البحث العلمي الحر.

وبالتالي هذه المدرسة تحترم النية الحقيقية لواضع التشريع، ولا تأخذ بالنية المحتملة، وترى بتعدد مصادر التشريع.

وبالنسبة للقانون الجزائري تنص المادة الأولى من القانون المدني على أنه (يسري القانون على جميع المسائل التي تتناولها النصوص في لفظها أوفي فحواها، وإذا لم يوجد نص تشريعي حكم القاضي بمقتضى مبادئ الشريعة الإسلامية، فإن لم يجد فبمقتضى العرف، فإذا لم يوجد فبمقتضى قواعد القانون الطبيعي وقواعد العدالة)، وهو ما يكشف أنه تأثر بمدرسة الشرح على المتون، مع اشتراطه على القاضي التقيد بالنص والبحث عن الإرادة الحقيقية من خلال تفسير ألفاظ النص، فإن لم يصل إلى حل ليس له أن يبحث عن الإرادة المفترضة، ووضعه لمصادر احتياطية هو اعتراف صريح بقصور التشريع.[1]

وأبرز خصائص التفسير الفقهي:

– غير ملزم: لكن يسترشد به، وهذه الخاصية لا تنقص من قيمته.

– له طابع نظري وليس عمليا.

– هو أوسع أنواع التفسير.

– يعد غاية وليس وسيلة: فالفقيه يشرح النصوص للكشف عن معانيها ومقصد واضع التشريع.

[1] ميلود بن حوحو. المرجع السابق. ص 58.

4. التفسير الإداري:

يتم التفسير الإداري من خلال إصدار تعليمات أو منشورات توجهها السلطة التنفيذية إلى الموظفين لتفسير النصوص القانونية ومعرفة كيفية تطبيقها.

وأبرز خصائص التفسير الإداري:

- ملزم للموظفين فقط، أي من صدر الأمر إليهم، ويمتد الإلزام إلى المتعاملين مع الإدارة.

- يجوز الطعن ضد التفسير الإداري للنصوص القانونية أمام القضاء.

- هو تفسير عملي وليس نظريا.

ب. وسائل التفسير: هي نوعان أساسيان:

1. وسائل تفسير داخلية: يلجأ المفسر إلى طرق تفسير يستمدها من التشريع نفسه، لذلك تسمى داخلية، وهي نوعان:

1-1.التفسير اللغوي: يعتمد على تحليل ألفاظ وعبارات النص لاستخلاص المعنى ودلالة النص:

- عبارة النص: أشار إلى ذلك نص المادة 1 ق م (يسري القانون على جميع المسائل التي تتناولها نصوصه في لفظها أو في فحواها)، فلكل نص سياق يفهم من خلاله المقصود به، فالمفسر يلتزم بمدلول العبارات دون تكلف للبحث عن معنى بعيد غير متبادر للذهن.

والأكيد أن اللجوء الى المعنى الحرفي للنص يجب أن يراعى فيه ما يلي:[1]

*** عدم التقيد بألفاظ النص لفظا لفظا، بل يستخلص المعنى من مجموع عبارات النص، فإذا ورد لفظ على غير سياق النص لا يأخذ المفسر به.**

[1] ميلود بن حوحو. المرجع السابق. ص 60.

*** إذا كان للفظ معنيان أحدهما اصطلاحي والآخر لغوي، يأخذ المفسر بالاصطلاحي مالم تكن الدلالة واضحة بالأخذ بالمعنى اللغوي.**

*** ضرورة النظر الى نص ما على أنه جزء من الكل، أي ربطه بالنصوصالتي تعالج الموضوع ذاته.**

- دلالة الإشارة: قد لا يفهم المعنى من النص لعدم التصريح به صراحة، لكن عند قراءته بتمعن يمكن استنباط المعنى وتفسير النص؛ أي أن النص يشير إلى المعنى دون استعمال ألفاظ صريحة.

مثال1: المادة 398 ق م تنص على أنه (إذا أقر المالك البيع سرى مفعوله عليه وصار ناجزا في مواجهة المشتري)، فالنص لا يصرح ببيع ملك الغير، لكن يفهم ذلك منه.

مثال2: المادة 14 ق أ تنص على أن (الصداق ملك للزوجة)، فالعرف جرى أن يسلم الصداق إلى والد العروس والنص يدل على أنه ملك للعروس وليس لوالدها.

- دلالة الاقتضاء: أي استخراج قاعدة لا وجود لها أصلا لكنها تبدوا موجودة اقتضاء، أي بالضرورة حتى لو لم يتضمنها النص؛ أي يفهم من النص اقتضاء أمرا لم يرد فيه صراحة لكنه يفهم منه.

مثال: المادة 1/89 ق م (لا تكون المخالصة بالأجرة مقدما لمدة لا تزيد على 3 سنوات ولا الحوالة لها بذلك نافذة في حق الدائن المرتهن..)، فإضافة كلمة (أجرة) إلى الحوالة يقتضيها السياق.

1-2. التفسير الذهني: يتم تفسير النص عن طريق استنتاج دلالته، وأهم وسائل ذلك ما يلي:

- القياس: هو إلحاق حكم الأصل للفرع لاتحاد العلة؛ حيث يستنبط المفسر حكما غير منصوص عليه بالقياس إلى حكم منصوص عليه لاشتراكهما في العلة.

مثال: المادة 135 ق أ تنص على أن قاتل مورثه لا يورث، يقاس عليه الموصى له قاتل موصيه، وذلك لاتحاد العلة وهي استعجال الشيء قبل أوانه.

بيد أن هذه الطريقة لا تستعمل كثيرا في القانون الجزائي، لأنه يقوم على مبدأ لا جريمة ولا عقوبة ولا تدبير أمن إلا بنص.

ولا تستعمل هذه الطريقة على حكم يقرره النص حكما استثنائيا، لأن (الاستثناء لا يقاس عليه ولا يتوسع فيه).

والقياس أنواع:

*** القياس بمفهوم الموافقة: ومثاله نص المادة 933ق م التي تمنح الامتياز لبعض الديون ومنها النفقة للأقارب، ولم تذكر نفقة الزوجة، لكن بإعمال القياس بمفهوم الموافقة يدرج القاضي نفقة الزوجة ضمن الديون الممتازة.**

*** من باب أولى: وذلك عند النص على حكم حالة معينة وتكون العلة نفسها أوضح وأكثر توافرا في حالة أخرى غير منصوص على حكمها، فينسحب الحكم عليها من باب أولى.**

مثال1: تنص المادة 198 ق م عل أنه (إذا ابرم عقد صوري فلداني المتعاقدين وللخلف الخاص.. أن يتمسكوا بالعقد الصوري) فيحق لهم من باب أولى التمسك بالعقد الحقيقي.

مثال2: تنص المادة 279 ق ع على تخفيف عقوبة قتل الزوج لزوجته الزانية، فمن باب أولى التخفيف عند العاهة المستديمة.

*** مفهوم المخالفة: عكس القياس، حيث تأخذ حالة غير منصوص على حكمها، حكما يكون عكس الحكم في الحالة المنصوص عليها، لاختلاف العلة في الحالتين أو لأن الحالة المنصوص عليها هي جزئية من جزئيات الحالة غير المنصوص عليها، فتخصيصها بحكم يدل على أنها تنفرد بهذا الحكم دون باقي الجزئيات.**

مثال1: تنص المادة 2/92 ق م على أن (التعامل في تركة إنسان على قيد الحياة باطل)، وبالعكس من ذلك يمكن بيع شيء مستقبلي كبيع بيع على التصاميم.

مثال2: تنص المادة 369 ق م على أنه (إذا هلك المبيع قبل التسليم سقط البيع، ويسترد المشتري الثمن..)، ومن باب المخالفة إذا هلك المبيع بعد التسليم تكون تبعة الهلاك على المشتري.

مثال3: تنص المادة 402 ق م على أنه (لا يجوز للقضاة أن يشتروا الحق المتنازع فيه)، ومن باب المخالفة أنه يجوز ذلك لغيرهم.

لكن لهذه الطريقة مساوئا، أبرزها أن النص القانوني قد يكون على سبيل المثال لا الحصر، وبالتالي يجب عدم التوسع في استعمال هذه الطريقة، ومثاله الرجوع في الهبة لا يمكن تطبيق الحكم المعاكس له في باقي التصرفات التبرعية من باب المخالفة.

– تقريب النصوص المتعلقة بموضوع واحد من بعضها البعض:

حيث يجري المفسر مقارنة بين النصوص المرابطة بموضوع واحد حتى لو تعددت التقنينات، لتدارك النقص وإكماله أو لتفسير المجمل أو لتقييد المطلق.

2. وسائل التفسير الخارجية:

إذا كان النص غير واضح بسبب خطأ أو غموض أو نقص أو تعارض، يلجأ المفسر إلى أحد الحلول التالية:

2–1. النص باللغة الأجنبية: يلجأ المفسر إلى النص باللغة الفرنسية، فقد تكون صياغته أكثر وضوحا، خصوصا أن المصدر المادي لكثير من النصوص القانونية، كالقانون المدني، هو القانون الفرنسي، لذا أنصح طلبتي دائما أنه عند تحليل أي نص لابد من الرجوع إلى النص المقابل باللغة الأجنبية والقيام بالمقارنة بينهما.

مثال1: نص المادة 910 ق م باللغة الوطنية يذكر 09 حالات للتقادم، فيما النص الفرنسي يذكر 14 حالة.

مثال2: تنص المادة 454 ق م على أن (القرض بين الأفراد يكون دائما دون أجر ويقع باطلا كل نص يخالف ذلك)، وبمراجعة النص باللغة الأجنبية نجد مصطلح (نص) في المادة

يقابله مصطلح (clause)، والأكيد أن المصطلح بالفرنسية هو الأصح، لأنه يعني بند أو اتفاق، والعقود بما فيها عقود القرض لا تحتوي نصوصا وإنما بنودا أو شروطا.

2-2. الأعمال التحضيرية: هي الأعمال التي سبقت صدور التشريع؛ وهي عبارة عن وثائق رسمية تتضمن مناقشات اللجان عند وضع النصوص، فالعودة إليها تفيد في معرفة المعنى الحقيقي للنص وما أراده واضعوه.

وهي على سبيل الاستئناس، فالقاضي غير ملزم بها، فالقوة الإلزامية للقانون تتعلق بنصوصه وليس بما يدور حوله من مناقشات.

2-3. المصادر المادية: هي الأصل التاريخي للنص القانوني، فواضع القانون حتما اعتمد على نظام أو قانون آخر استقى منه النص الجديد، قد يكون قانونا أجنبيا كالقانون المدني الفرنسي بالنسبة للقانون المدني الجزائري أو الشريعة الغراء بالنسبة لقانون الاسرة.

2-4. نية واضع التشريع: هي الفكرة الأساسية التي دفعت إلى وضع النص القانوني، فمن خلال هذا الغرض يتم تفسير النص؛ فقد يهدف النص إلى حماية مصلحة فردية أو جماعية؛ وبالتالي يتم البحث عن نية واضع التشريع وهدفه.

المطلب الثاني

التحليل العملي

يقوم تحليل النصوص القانونية أو الفقهية على مرحلتين:

أ- التحليل الشكلي:

يتم فيه تبيان العناصر التعريفية للنص محل التحليل، مما يسمح بتحديد هوية النص وبنيته ومعرفة الغرض منه،[1] ويتم ذلك وفق الخطوات التالية:

1. موقع النص:

- إذا كان نصا تشريعيا: نحدد موقعه بدءا من التقسيم الجزئي إلى التقسيم الأصلي كما يلي:

نص تشريعي يقع في القسم..المعنون بـ...من الفصل..المعنون بـ.. من الباب.. المعنون بـ..من الكتاب.. المعنون بـ..

- إذا كان نصا فقهيا نكتب:

نص فقهي يقع في ...من كتاب: اسم المؤلف. عنوان الكتاب. دار الطبع والنشر. البلد. رقم الطبعة والسنة. الصفحة.

2. المصدر المادي:

أي أصل وضع النص إن كان نصا تشريعيا، أو أصل المبادئ التي يعتمد عليها إن كان نصا فقهيا؛ فيبحث المحلل عن الشخص أو المذهب الذي تأثر به الكاتب.

مثلا: - نص المادة 124 ق م ج يقابل نص المادة 163 ق م م ويقابل نص المادة 1382 ق م ف.

- الفقيه ينتمي إلى المدرسة...

[1] ميلود بن حوحو. المرجع السابق. ص 69.

3. بنية النص:

تتكون مما يلي:

أ- البناء المطبعي: تحديد طول النص وعدد فقراته، وذكر من أين تبدأ وأين تنتهي.

فيكتب مثلا: نص طويل يتألف من ثلاث فقرات، تم الفصل بينها بنقطة، حيث تبدأ الأولى من ..وتنتهي عند..

ب- البناء اللغوي: يتعلق بصياغة النص والمصطلحات المستعملة فيه، لتحديد مدى دقة الأسلوب وانسجامه.

مثلا يكتب: استعمل في النص مصطلحات قانونية بحتة تظهر أهمية المادة، مع ملاحظة أن هناك خطأ في الترجمة، حيث كلمة .. لا تقابل نظيرتها في النص باللغة الأجنبية.

ج-البناء المنطقي: يذكر فيه المنهج المستعمل في النص، مثلا: المنهج الاستقرائي، الاستدلالي، الجدلي، الشرطي، التعدادي، التعريفي، التخييري..

د- شرح المصطلحات: شرح أهم المصطلحات الواردة بالنص بإيجاز

4. الفكرة العامة: تتعلق بموضوع النص.

5. الأفكار الأساسية: يخصص لكل فقرة فكرة، وهي عبارة عن تلخيص للفقرة.

6. الإشكالية: هي السؤال الذي يجيب عنه النص، وهذا العنصر من أهم عناصر تحليل النص، فالباحث بقدر توفيقه في تحديد الإشكالية يكون قد توصل الى التفسير الصحيح للنص.

ب- التحليل الموضوعي:

يتم بوضع خطة على شكل بحث، تتكون مما يلي:

1- مقدمة:

تبدأ بتمهيد ثم تتعرض لأهمية الموضوع، ثم المسائل التي احتواها النص ثم الإشكالية.

2- المتن: خطة تستمد مباحثها من الأفكار الأساسية للنص.

3- الخلاصة: فتحليل النصوص ينتهي بخلاصة وليس خاتمة، ويدرج فيها النتائج ورأي المحلل.

مثال تطبيقي1:

حلل المادة 416 ق م التي تنص على أنه: (الشركة عقد بمقتضاه يلتزم شخصان طبيعيان او اعتباريان أو أكثر على المساهمة في نشاط مشترك بتقديم حصة من عمل أو مال أو نقد، بهدف اقتسام الربح الذي قد ينتج، أو تحقيق اقتصاد أو بلوغ هدف اقتصادي ذي منفعة مشتركة.

كما يتحملون الخسائر التي قد تنجر عن ذلك.).

أولا/ التحليل الشكلي:

1. موقع النص:

- نص تشريعي يقع في الفصل الثالث المعنون بعقد الشركة، من الباب السابع المعنون بالعقود المتعلقة بالملكية، من الكتاب الثاني المعنون بالالتزامات والعقود.

2. المصدر المادي:

نص المادة 416 ق م ج يقابل نص المادة 505 ق م مصري مع تعديل طفيف في الصياغة والتي جاء فيها:

(الشركة عقد بمقتضاه يلتزم شخصان أو أكثر بأن يساهم كل منهم في مشروع مالي، بتقديم حصة من مال أو من عمل، لاقتسام ما قد ينشأ عن هذا المشروع من ربح أو من خسارة.)

ويقابل نص المادة 1832 ق م فرنسي مع تعديل، والتي جاء فيها:

(La société est un contrat par lequel deux ou plusieurs personnes conviennent de mettre en commun des biens ou leur industrie, en vue de partager le bénéfice ou de profiter de l'économie qui pourra en résulter.

Les associés s'engagent à contribuer aux pertes.)

وبالتالي يعد القانون المدني المصري والقانون المدني الفرنسي المصدر المادي لهذا النص.

3. بنية النص:

تتكون مما يلي:

أ- البناء المطبعي: نص متوسط يتألف من فقرتين، تم الفصل بينها بنقطة، حيث تبدأ الأولى من (الشركة عقد) وتنتهي عند(مشتركة)، وتبدأ الفقرة الثانية بكلمة (كما يتحملون) وتنهي بكلمة (عن ذلك)..

ب- البناء اللغوي: تضمن النص مصطلحات قانونية بحتة تظهر أهمية المادة، مثل (عقد)، (شركة)

مع ملاحظة أن هناك تزيد بذكر (طبيعيان أو اعتباريان) فمصطلح الشخص يشملهما دون الحاجة الى تفصيل، وهو ما تحاشاه القانونان المصري والفرنسي.

كما أن هناك تزيد بذكر (مال أو نقد)، فالنقد متضمن في المال، بل هو أهم نوع للمال.

وملاحظة عدم التطابق بين النص باللغة العربي والنص باللغة الأجنبية، فعبارة (على المساهمة في نشاط مشترك بتقديم حصة من عمل أو مال أو نقد)

لا تتطابق مع عبارة:

(..par la prestation d'apports en industrie; en nature en numéraire)

ج-البناء المنطقي: استعمل النص المنهج التعريفي.

د- شرح المصطلحات:

- العقد: عرفته المادة 54 ق م .....
- حصة:.....

4. الفكرة العامة: تعريف الشركة.

5. الأفكار الأساسية: الفقرة 1: شروط عقد الشركة.

الفقرة 2: عدم جواز شرط الأسد.

6. الإشكالية: ماذا يجب لقيام الشركة قانونا؟

ثانيا/ التحليل الموضوعي:

1-مقدمة:

2-المتن:

3- الخلاصة:

المبحث الثالث

الاستشارة القانونية

1. تعريف الاستشارة:

- **لغة: استشار من فعل شاور ويعني طلب الرأي، وجاء في لسان العرب: (شاورته في الأمر: أظهرت له ما عندي فيه من الرأي، واستشرته: طلبت مشورته، واستشار العسل: استخرجه.)[1].**
- **اصطلاحا: الاستشارة هي "معرفة واستكشاف حكم القانون في صدد مسألة معينة قد لا تكون محل نزاع، أو هي محله، أو يحتمل أن تكون الاستشارة فيما بعد بالنسبة لطالبها الذي يريد معرفة رأي القانون مسبقا"[2].**

ويمكن تعريفها تفصيلا على أنها: "رأي قانوني يعطيه رجل القانون بناء لطلب شخص يرغب في الوقوف على وضع قانوني معين، فيعرض للمستشار العناصر الواقعية طالبا تحديد النتائج القانونية التي يمكن أن تترتب عليها، فيسعفه المستشار بالرأي الذي يبين له الوضع القانوني من جميع جوانبه. ويمكن أن تطلب الاستشارة بمناسبة نزاع معين كما قد تطلب قبل نشوء أي نزاع، وهي تهدف في الحالتين لتحديد الوضع القانوني من الجوانب التي يرغب طالب الاستشارة بالوقف عليها"[3].

وبالتالي الاستشارة القانونية هي طلب شخص يرغب في تحديد مركز قانوني من شخص يملك خبرة قانونية، موقف القانون بخصوص مسألة لها أحكام قانونية، وهذه المسألة قد تكون نزاعا مع الغير، كأن يتم الاختلاف مع الجار حول فتح نافذة تطل عليه؛ وقد تكون مجرد إجراء يعتزم المستشير اتخاذه لمعرفة خطواته الصحيحة، كأن يرغب في معرفة شروط الشفعة؛ أو قد يكون محلها فكرة تحتمل التطبيق من عدمه بحسب ما يشار به، مثل رغبته في إنشاء شركة

---

[1] محمد بن مكرم بن علي بن منظور. لسان العرب. الجزء الرابع عشر. دار صادر بيروت. ص214.

[2] ميلود بن حوحو. المرجع السابق. ص 116.

[3] حلمي محمد الحجار و راني حلمي الحجار. المنهجية في حل النزاعات ووضع الدراسات القانونية. منشورات حلبي الحقوقية بيروت. الطبعة الأولى 2010. ص 386.

تجارية، فيعرض المستشير المسألة ويقوم رجل القانون بخطوات ذهنية لتقديم المشورة للطالب، وله في ذلك أن يطرح عليه أسئلة لتحديد المسألة بدقة.

2. حالات الاستشارة:

تعدد حالات طلب الاستشارة القانونية، ومن أبرزها ما يلي:

- **تفسير النصوص القانونية: في حل وجود نص غامض، يتم اللجوء الى رجل قانون يُشهد له بالكفاءة قصد فهم النص الغامض، أو كان النص جديدا ليس له تطبيقات قضائية أو إدارية بعد.**
- **مشروع عمل: إذا كان المستشير بصدد إنشاء مشروع ما، مثل فتح شركة أو مقاولة، يستشير مسبقا عن مشروعه ليعرف الخطوات القانونية والمراحل التي يجب اتباعها لاعتماد مشروعه قانونا.**
- **حل المنازعات: الحالة الأبرز والأكثر لطلب الاستشارة هي حالة وجود خلاف أو نزاع، فيبحث المستشير عن موقف القانون ومركزه في النزاع وسبل حله الشرعية، وجدوى اللجوء الى القضاء أو طريق آخر لفك المشكلة.**

3. خطوات الاستشارة:

عمليا تتم الاستشارة بشكل شفوي، حيث يتقدم الشخص الراغب في الحصول على المشورة القانونية إلى المستشار، وهو الشخص صاحب الخلفية القانونية، لعرض المسألة التي تشغله ومعرفة الحل القانوني لها، وقد تتم الاستشارة كتابة، حيث يطلب المستشير موافاته بالاستشارة محررة.

وبالنسبة لطالب الحقوق هناك أكثر من منهجية لتقديم الاستشارة القانونية، ومن أبسطها ما يلي:

تعتمد منهجية الاستشارة القانونية على مرحلتين:

أولا/ المعطيات:

- الوقائع: هي الأعمال المادية والقانونية التي تشكل محور الاستشارة، أي ما يشكل مسألة تحتاج حكما قانونيا، تحرر بالطريقة نفسها التي تحرر بها في التعليق على قرار قضائي، أي الاقتصار على الوقائع المنتجة، وكتابتها بالمختصر المفيد وترتيبها زمنيا.

- المسائل القانونية: هي ما يجب أن يضع له المستشير حلا قانونيا، وتصاغ على شكل أسئلة؛ فإذا كان محل الاستشارة مثلا معرفة كيفية استيفاء دين، يصوغ المستشير أسئلة كما يلي:

*** ما طبيعة الدين؟ فهذا السؤال ضروري لمعرفة هل الدين مدني أو تجاري، فلكل منهما حكمه الخاص.**

*** ماهو مقدار الدين؟ فهذا السؤال ضروري لمعرفة هل يخضع للإثبات الكتابي أو يكفي فيه الشهود.**

*** هل توجيه إعذار ضروري؟ وهو سؤال يرتبط بحالة حصول ضرر للدائن جراء تخلف المدين عن الوفاء.**

*** لمن يعود الاختصاص القضائي؟ لمعرفة الاختصاص الإقليمي والنوعي.**

والمستشار لا يتقيد بالأسئلة التي قد يطرحها المستشير، بل بحكم درايته وخبرته القانونية يثير أسئلة يراها ضرورية في الموضوع.

ثانيا/ الإجابة: يخصص لكل مسألة قانونية فقرة مستقلة كما يلي:

1. الفقرة الأولى: فيما يخص..

- الوقائع: تذكر فقط الوقائع المتعلقة بهذه المسألة.

- السؤال القانوني:

- الحل القانوني: السند القانوني الذي يعتمد عليه للوصل إلى الإجابة؛ فإن لم يوجد نص يتم اللجوء إلى الاجتهادات القضائية، والآراء الفقهية.

- الإجابة: فيما يخص..

2. الفقرة الثانية: فيما يخص..

- الوقائع: تذكر فقط الوقائع المتعلقة بهذه المسألة

- السؤال القانوني:

- الحل القانوني:

- الإجابة: فيما يخص..

....

ثالثا/ الخلاصة: تجمع فيها الإجابات على شكل حوصلة.

مثال تطبيقي1:

يبلغ سمير أربعة عشر سنة، يدرس بالسنة الثالثة متوسط ويسكن بحي برمادية بغليزان، نتيجة تفوقه بالدراسة تم اختياره ضمن مجموعة التلاميذ المجتهدين، والذين خصصت لهم المدرسة تحت رعايتها رحلة سياحية في عطلة الربيع لزيارة معالم العاصمة، مدتها سبعة أيام، وكان ضمن المخطط رحلة لمرتفعات الشريعة، حيث تخاصم سمي مع زميله لؤي مما دفع سمير الى رميه بحجر، أصاب لؤي في أحد عينيه إصابة مباشرة، تبين لاحقا أنه أفقده النظر بتلك العين بشكل دائم.

تقدم إليك والد لؤي واستشارك حول ما حصل لابنه، بم تشير عليه؟

الحل:

أولا/ المعطيات:

1. الوقائع:

- **سمير ولؤي قاصران تم اختيارهما لرحلة سياحية للعاصمة.**
- **الرحلة كانت تحت إشراف المدرسة.**
- **خلال الرحلة رمى سمير لؤي بحجر فأصابه في عينه مباشرة، مما أفقده النظر بها.**

2. المسائل القانونية:

- **كيف يثبت والد لؤي الضرر؟**
- **كيف يتحصل لؤي على التعويض؟**
- **من المسؤول عن دفع التعويض؟**
- **ما الجهة القضائية المختصة بالنظر في دعوى التعويض؟**
- **ما قيمة التعويض؟**

ثانيا/ الأجوبة:

1. الفقرة الأولى: فيما يخص إثبات الضرر

- **الوقائع: خلال الرحلة رمى سمير لؤي بحجر فأصابه في عينه مباشرة، مما أفقده النظر بها.**
- **السؤال القانوني: كيف يتم اثبات الضرر؟**
- **الحل القانوني: طرق الإثبات ق المدني.**
- **الإجابة: يتم إثبات الضرر بإقرار سمير أنه هو من ضرب لؤي، وإلا بالشهود الحاضرين الوقائع، مع تقديم شهادة طبية تبين طبيعة الإصابة مبدئيا.**

2. الفقرة الثانية: فيما يخص كيفية الحصول على التعويض

- **الوقائع: * الرحلة كانت تحت إشراف المدرسة.**

***خلال الرحلة رمى سمير لؤي بحجر فأصابه في عينه مباشرة، مما أفقده النظر بها.**

- **السؤال القانوني: كيف يحصل والد لؤي على التعويض؟**
- **الحل القانوني: ق إ م إ، ق إ ج**
- **الإجابة: لوالد لؤي الاختيار بين رفع دعوى مدنية أو اتباع الطريق الجزائي بتقديم شكوى جزائية فيحصل على التعويض عن طريق الدعوى المدنية بالتبعية.**

3. الفقرة الثالثة: فيما يخص المسؤول عن دفع التعويض

- **الوقائع: * الرحلة كانت تحت إشراف المدرسة.**

***خلال الرحلة رمى سمير لؤي بحجر فأصابه في عينه مباشرة، مما أفقده النظر بها.**

*** سمير قاصر.**

- **السؤال القانوني: من المسؤول عن دفع التعويض؟**
- **الحل القانوني: 134 ق م**
- **الإجابة: باعتبار سمير قاصر فإن المسؤولية يتحملها المكلف بالرقابة، وهو المدرسة باعتبارها المسؤولة عن الرحلة، كما يمكن لوالد لؤي رفع دعوى التعويض مباشرة على أب سمير باعتباره المسؤول القانوني عن ابنه.**

4. **الفقرة الرابعة: فيما يخص الاختصاص القضائي.**
   - **الوقائع: * الرحلة كانت للعاصمة.**
   - **السؤال القانوني: لمن يعود الاختصاص الإقليمي والنوعي؟**
   - **الحل القانوني: 32 و 39 ق إ م إ، ق إ ج**
   - **الإجابة: يؤول الاختصاص الإقليمي الى المحكمة التي حدث في نطاق اختصاصها الفعل الضار، وترفع الدعوى أمام القسم المدني؛ أو قسم الأحداث بعد تحريك النيابة القضية إن اختار الوالد الطريق الجزائي.**

5. **الفقرة الخامسة: فيما يخص تقدير التعويض**
   - **الوقائع: خلال الرحلة رمى سمير لؤي بحجر فأصابه في عينه مباشرة، مما أفقده النظر بها.**
   - **السؤال القانوني: كم يطلب والد لؤي تعويضا لضرر ابنه؟**
   - **الحل القانوني: 125 ق إ م إ وما يليها.**
   - **الإجابة: يطلب والد لؤي تعيين خبير لفحص ابنه، ويكون تقدير التعويض بناء على الأضرار التي أثبتتها الخبرة.**

الخلاصة: يثبت والد لؤي الضرر، بناء على إقرار الفاعل أو الشهود مع إعداد شهادة طبية،

ويقوم برفع دعوى قضائية مدنية أو جزائية ضد المدرسة باعتبارها راعية الرحلة، أو ضد والد سمير باعتباره المسؤول عن ابنه، ويتم ذلك أمام القسم المدني أو أمام قسم الأحداث بالمحكمة التي وقع ضمن نطاق اختصاصها فعل التعدي، ويطلب من القاضي تعيين خبير طبي لفحص ابنه وتقدير التعويض المناسب.

المراجع

أولا/ المعاجم:

- **ابن منظور، محمد بن مكرم بن علي. لسان العرب. الجزء الثاني والخامس و الرابع عشر. دار صادر بيروت.**

ثانيا/ الكتب

- **بن حوحو، ميلود. منهجية تحليل النصوص القانونية. المركز العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية برلين. الطبعة الأولى 2021.**
- **بوحوش، عمار ومجموعة مؤلفين. منهجية البحث العلمي وتقنياته في العلوم الاجتماعية. المركز العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية. برلين. الطبعة الأولى 2019.**
- **جربوعة، منيرة. منهجية البحث العلمي. بيت الأفكار الدار البيضاء. الطبعة الأولى 2023.**
- **الحجار، حلمي محمد و راني حلمي الحجار. المنهجية في حل النزاعات ووضع الدراسات القانونية. منشورات حلبي الحقوقية بيروت. الطبعة الأولى 2010.**
- **حسن، أحمد عبد المنعم. أصول البحث العلمي. المكتبة الأكاديمية. القاهرة. الطبعة الأولى 1996 .**
- **شميشم، رشيد. مناهج العلوم القانونية. دار الخلدونية الجزائر. طبعة 2018.**
- **العزاوي، رحيم يونس كور. مقدمة في منهج البحث العلمي. دار دجلة عمان. الطبعة الأولى 1429هـ.**
- **المشهداني، سعد سلمان. منهجية البحث العلمي. دار أسامة للنشر والتوزيع عمان. الطبعة الأولى 2019.**

ثالثا/ الرسائل الجامعية

- **زروخي، الدراجي. مشكلة المنهج في العلوم الإنسانية والاجتماعية. أطروحة دكتوراه. المدرسة العليا للأساتذة بوزريعة. 2012**

الفهرس

مقدمة.....03

الفصل الأول: ماهية منهجية البحث العلمي.....05

المبحث الأول: مفهوم منهجية البحث العلمي.....06

المطلب الأول: المقصود بالمنهجية.....06

الفرع الأول: تعريف المنهجية.....07

الفرع الثاني: تمييز المنهجية.....10

المطلب الثاني: المقصود بالبحث العلمي 12

الفرع الأول: تعريف البحث العلمي 12

الفرع الثاني: أنواع البحث العلمي 17

المبحث الثاني: أدوات جمع البيانات.....19

الفرع الأول: العينة.....19

الفرع الثاني: الملاحظة.....25

الفرع الثالث: الاستبيان.....29

الفرع الرابع: المقابلة.....32

المبحث الثالث: مناهج البحث العلمي.....37

المطلب الأول: المنهج الوصفي.....37

الفرع الأول: مفهوم المنهج الوصفي.....37

الفرع الثاني: أنواع المنهج الوصفي.....42

المطلب الثاني: المنهج التحليلي.....47

المطلب الثالث: المنهج الاستقرائي.....51

المطلب الرابع: المنهج الاستدلالي.....57

المطلب الخامس: المنهج التاريخي.....61

المطلب السادس: المنهج المقارن.....67

الفصل الثاني: منهجية التعليق والتحليل والاستشارة القانونية.....70

المبحث الأول: التعليق على القرارات القضائية.....71

المطلب الأول: مفهوم القرار القضائي.....71

المطلب الثاني: مراحل التعليق على القرار القضائي.....75

المبحث الثاني: تحليل النصوص القانونية.....83

المطلب الأول: تفسير القانون.....83

المطلب الثاني: التحليل العملي.....95

المطلب الثالث: الاستشارة القانونية.....100

المراجع.....108